جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقريـــر الإقتصادي الســـنوي

للبنك المركزي العراقي 2018

Central Bank of Iraq

Annual Report 2018

Statistic & Research Department

www.cbi.iq

أسماء اعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي
كما في عام 2018

رئيـس مجلـس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافـظ / وكالة

الأعضـــــاء

الدكتور منذر عبد القادر الشيخلي

نائب المحافظ / وكالة

السيد وليد عيدي عبد النبي

المستشار وكالة

الدكتور احمد ابريهي علي

خبير اقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح

مستشار السيد رئيس الوزراء

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيب

محاسب قانوني ومراقب حسابات

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

مستشارقانوني

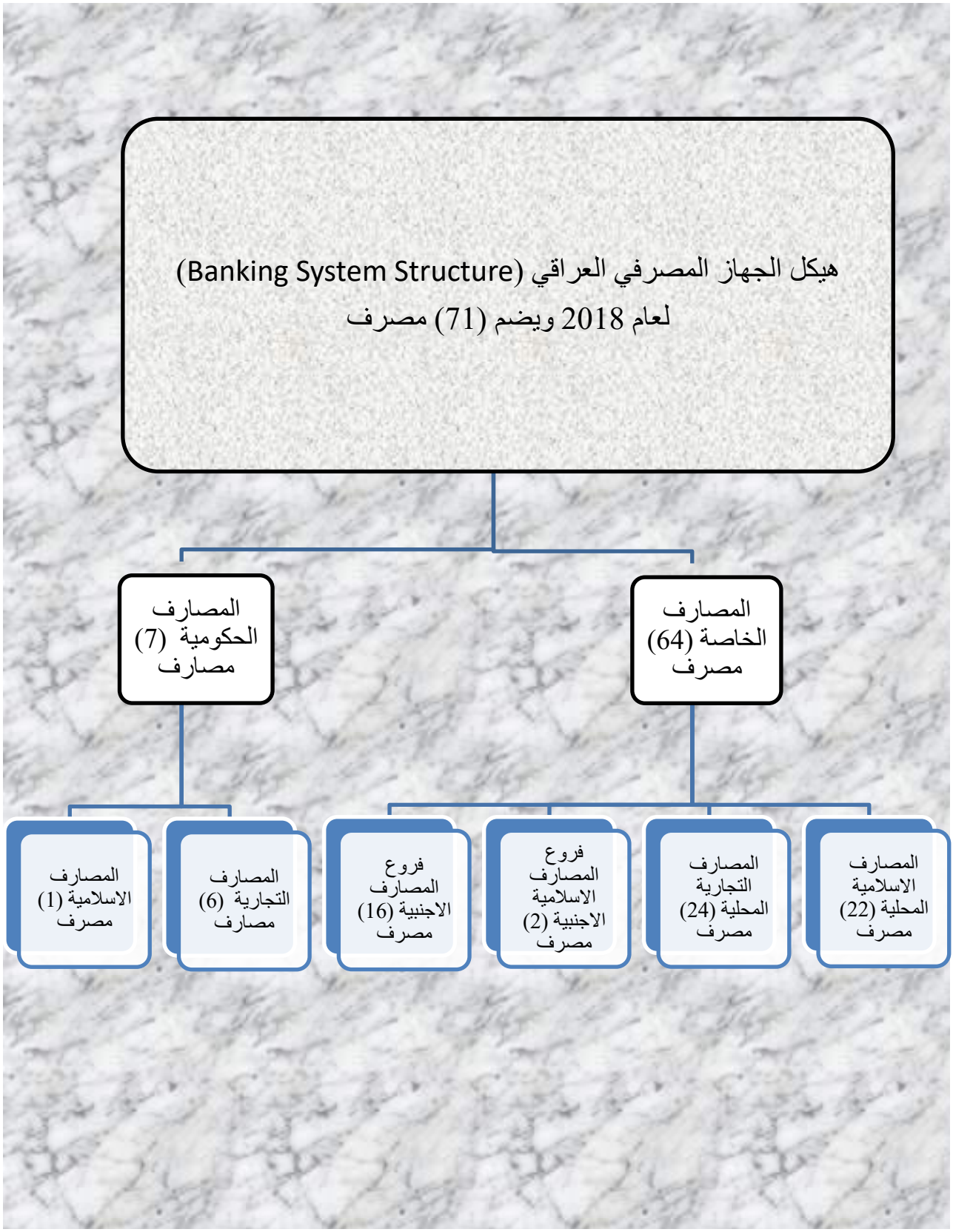
هيكل الجهاز المصرفي العراقي (Banking System Structure)
لعام 2018 ويضم (71) مصرف
المصارف الحكومية (7) مصارف
المصارف الخاصة (64) مصرف
المصارف الاسلامية (1) مصرف
المصارف التجارية (6) مصارف
فروع المصارف الاجنبية (16) مصرف
فروع المصارف الاسلامية الاجنبية (2) مصرف
المصارف التجارية المحلية (24) مصرف
المصارف الاسلامية المحلية (22) مصرف

موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2018
Summary of Iraqi Economic Indicators for 2018

Statement		2018	2017	البيان
Currency (Iraqi Dinar)				العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	↑	251.1	225.7	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	↓	199.1	201.1	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (ترليون دينار)
GDP Per Capita in Current (Prices Million ID)	↑	6.6	6.1	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)
Core Inflation Rate	↓	0.2	0.6	معدل التضخم الاساس %
General Inflation Rate	↑	0.3	0.2	معدل التضخم العام %
Average for Consumer Price Index (CPI):(point)	↑	104.7	104.3	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	↑	105.3	105.1	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد(نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	↑	4.4	3.3	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil ($ / barrel)	↑	65.6	49.3	متوسط سعر برميل النفط (دولار/ برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	↑	74.0	71.2	عرض النقد بالمفهوم الضيق (ترليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	↑	93.7	89.4	عرض النقد بالمفهوم الواسع (ترليون دينار)
Average of (CBI)Interest Rates	↔	4	4	متوسط سعر فائدة البنك المركزي%
Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)	↑	1209	1258	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (دينار)
Total Cash Credit by Commercial Banks (trillion ID)	↑	38.5	38.0	إجمالي الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total deposits (trillion ID)	↑	76.9	67	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	↑	15.2	14.5	مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة (ترليون دينار)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	↑	106.6	77.3	الإيرادات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Actual /Public Expenses (trillion ID)	↑	80.9	75.5	النفقات العامة/الفعلية (ترليون دينار)
Iraq's quota in the IMF (million SDR)	↔	1663.8	1663.8	حصة العراق في IMF (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

المحتويات
Contents

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية	8-1
أولاً/ التطورات العالمية	5-1
ثانياً / التطورات العربية	8-5
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية	15-9
اولاً/ الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018	11-10
ثانياً/الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الانشطة السلعية، التوزيعية والخدمية	14-12
ثالثاً/ الانشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	15-14
الفصل الثالث:التطورات النقدية والمصرفية	38-16
أولاً/ التطورات النقدية	22-17
ثانياً/ تطورات ادوات السياسة النقدية غير المباشرة	28-23
1- نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية	24-23
2- التسهيلات القائمة	26-24
3- الاحتياطي الالزامي	26-26
4- حوالات البنك المركزي العراقي	27-27
5- شهادات الايداع الاسلامية	28-27
دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية	28-28
ثالثاً: التطورات المصرفية	29-28
1- هيكل الجهاز المصرفي	30-30
2-الوضع المالي للجهاز المصرفي	31-30
3-الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق	34-31
4- الودائع المصرفية	36-35
5- الائتمان المصرفي	38-36
الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة	44-39
- القطاع المالي	40-40
- الايرادات العامة	42-41
- النفقات العامة	44-42
الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	53-45
اولاً/ التجارة الخارجية	50-46
ثانياً/ ميزان المدفوعات	53-50
الفصل السادس: نظام المدفوعات العراقي	57-55
الملاحق	75-58

المقدمة

يسر دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي اصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018 ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعـدادها ونشـرها سنوياً ، ليتضمن التقرير احدث البيانات والاحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي العراقي لهذا العام ، ويعرض التقرير تلك التطورات ضمن ستة فصـول ، يتنـاول كـل منهـا موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل، وكما ياتي :-

1- التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
2- تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
3- التطورات النقدية والمصرفية
4- تطورات قطاع المالية العامة
5- تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
6- تطورات نظام المدفوعات العراقي

- يعكس الفصل الاول التطورات العالمية والعربية التي توضح اهم التغيرات فـي المؤشـرات الاقتصادية لعام 2018 والمتوقعة لعامي 2019 و2020 (التضخم ، النموالاقتصادي ، سـعر الفائدة ، التجارة الخارجية) ، فيما يتناول الفصل الثـاني تطـورات القطاعـات الاقتصـادية المحلية، إذ يشير الى الاتجاهات الرئيسة لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والثابتة لعام 2018 مقارنة بعام 2017.
- يستعرض التقرير في الفصل الثالث التطورات النقدية والمصرفية الرئيسـية ونشـاط البنـك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية ، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسية (عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه) يضاف الى ذلك ادواته المتمثلة بـ(الاحتياطي الالزامي،عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) والتي تندرج ضمن عمليـات السـوق المفتوحـة إذ حققت هدفين رئيسيين هما إستقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار اضافة الى بنـاء احتياطيات اجنبية لضمان حالة الإستقرار.
- يتابع التقرير الاقتصادي في الفصل الرابع تطور اوضاع المالية العامة في ضوء ماتشير اليـه بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2018 ومقارنتها بعام 2017 ، أما الفصل الخـامس مـن التقرير فيتناول تطورات العلاقات التجارية والمالية للاقتصـاد العراقـي مـع الاقتصـادات الاخرى ، كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خـلال عـام 2018 مقارنة بعام 2017 ، واخيراً يرصد الفصل السادس من هذا التقرير تطور إداء نظـام المدفوعات العراقي لعام 2018 .

Introduction

The Research and Statistics Dept. at the Central Bank of Iraq is pleased to issue the Annual Economic Report for 2018 within a series of economic reports that this department is keen to issue and publish annually; the report includes the latest available data and statistics related to the aspects of performance of the Iraqi economy for this year. The report presents these developments within six chapters, as each one of them discusses a main subject equally detailed as follows:

1- Global and Arab economic development.
2- Developments of domestic economic sectors
3- Monetary and banking developments
4- Developments of public finance sector
5- Developments of external sector and balance of payments
6- Developments of the Iraqi payment system

- The first Chapter reflects the global and Arab developments that illustrate the most important changes in the economic indicators for 2018 and the expected for 2019 and 2020 (inflation, economic growth, interest rate, and external trade), while the second chapter deals with the developments of domestic economic sectors as it refers to the main trends of the Iraqi economy performance related to the growth rates in GDP at current and constant prices for 2018 compared to 2017.

-The report reviews in chapter three the main monetary and banking developments along with the CBIs activities in the areas of monetary policy and supervision through presenting the most important developments witnessed by the main monetary indicators (money supply and influential factors) in addition to its tools represented by (reserve requirement, open market operations, discount rate, and the window for buying and selling foreign currency) which enlisted within open market operations as it achieved two main objectives: the stability of the Iraqi dinar exchange rate against the dollar in addition to building to ensure stability.

-The economic report follows in the fourth chapter the developments of public finance sector in the light of public budget data of the state for 2018 compared to 2017, as for the fifth chapter it discusses the development of trade and financial relations of the Iraqi economy with other economies as reflected by external trade and balance of payments statistics during 2018 compared to 2017, Finally chapter six monitors the evolution of the Iraqi payment system performance for 2018.

الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

اولاً : التطورات العالمية

سجل الاقتصاد العالمي معدل نمو مقارب للمعدل المسجل قبل الازمة المالية العالمية،إذ بلغ (3.6%) عام 2018، فيما تشير عدد من الدلائل الى ضعف التعافي الاقتصادي العالمي بصورة أسرع مما كان متوقعاً في ظل تصاعد حدة التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى، والمخاوف بشأن الارتفاع الكبير لمستويات المديونية العامة، وظروف عدم اليقين بشأن السياسات وهو ما انعكس على أنشطة التجارة والاستثمار والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية، وبناء عليه يتوقع انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي الى مستوى (3.3%) خلال عام 2019 على ضوء التراجع المتوقع لمعدلات النمو في (70%) من دول العالم لاسيما خلال النصف الأول منه ، في حين من المتوقع معاودة معدل نمو الاقتصاد العالمي اتجاهه الى الارتفاع ليبلغ نحو (3.6%) عام 2020 في ظل التحسن المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من عام 2019.

شهدت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ (2.3%) عام 2018 ومن المتوقع انخفاضه الى (2.0%) و (1.7%) عامي 2019 و2020 على التوالي، ويعزى ذلك الى توقعات تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة الانخفاض الكبير لمعدل النمو في المانيا في ظل التباطؤ المتوقع لمستويات الطلب الخارجي. اما البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة فقد سجلت معدل نمو (4.5%) عام 2018 ومن المتوقع تراجعه بشكل طفيف عام 2019 الى (4.4%).

شهدت **معدلات التضخم** على أساس سنوي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية ارتفاعاً نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، بينما ما يزال التضخم الأساسي دون المستويات المستهدفة من البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة وفي اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وباستثناء التضخم المفرط في فنزويلا، ما يزال التضخم الأساس دون متوسط السنوات الأخيرة، إذ تجاوز التضخم الاساس في الاقتصادات المتقدمة الـ(2%) عام 2018 مقابل (1.7%) عام 2017، حيث تقترب معدلات البطالة من اقل مستوياتها على الاطلاق خلال عقود عديدة، وتواصل اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية احتواء التضخم الاساس ليصل الى (2.0%) في الصين نتيجة لتباطؤ الطلب المحلي، فيما انخفض الى (2.5%) و(3.5%) في البرازيل والمكسيك على التوالي مما يعكس تراجع مستويات النشاط وتحسن الركائز الثابتة التي تقوم عليها توقعات التضخم.

وفيما يخص الاوضاع النقدية والاسواق المالية ، ما تزال الاوضاع المالية مواتية للنمو في هذه الاقتصادات ،إذ تستعد المصارف المركزية في عدد من الاقتصادات المتقدمة الى العودة الى المسارات التقليدية للسياسة النقدية خلال الفترة المقبلة بعد قرابة عشر سنوات مضت تبنت فيها هذه المصارف سياسات نقدية تيسيرية عبر خفض كبير لمستويات أسعار الفائدة. وجاء مسار اسعار الفائدة الاساسية اكثر حدة من المتوقع مما ادى الى ارتفاع العائد على السندات الحكومية الامريكية ذات اجل استحقاق (10) سنوات . وارتفعت القيمة الحقيقية للدولار الامريكي بحوالي (6.5%) نتيجة اتساع فروق اسعار الفائدة والنمو .

وفيما يخص الاقتصادات الناشئة فقد ارتفعت اسعار الفائدة الاساسية نتيجة الزيادة الكبيرة في اسعار الفائدة الاساسية في تركيا كذلك وارتفاع عائدات السندات الحكومية طويلة الاجل بوجه عام ، فيما تراجعت قيمة عملات الاسواق الناشئة عموما وكان التراجع كبير للغاية في تركيا والارجنتين بسبب تزايد المخاوف بشأن الاختلالات الاقتصادية الكلية .

اما بخصوص **أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية** فقد ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مجدداً في عام 2018 مما يفرض ضغوطاً على الاقتصادات ذات اسعار الصرف الثابتة او الميزانيات العمومية غير المتوافقة، بينما تراجع اليورو بنسبة (2%) تقريبا في ظل تباطؤ النمو والمخاوف المتعلقة بالأوضاع في إيطاليا، وانخفض الجنيه الإسترليني بنحو (2%) مع ارتفاع عدم اليقين المحيط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي. وفي المقابل، ارتفع سعر الين الياباني بنسبة (3 %) تقريباً نظراً لزيادة تجنب المخاطر. وتعافت العملات في عدة أسواق صاعدة – منها الليرة التركية والبيزو الارجنتيني والريال البرازيلي والراند الجنوب افريقي والروبية الهندية والروبية الاندنوسية – مقارنة بتقييماتها المنخفضة في الفترة آب– ايلول 2018، وفيما يخص التدفقات الرأسمالية فمع قيام المستثمرين بتخفيض تعرضهم للأصول الخطرة بوجه عام، تعرضت اقتصادات الأسواق الناشئة لخروج تدفقات رأسمالية صافية منها في الربع الثالث من 2018.

وبخصوص **حجم التجارة العالمية** فقد شهدت تباطؤاً خلال عام 2018 بعد ان كانت قد سجلت نموا ملحوظاً عام 2017، حيث تشير التقديرات الى انخفاض معدل نمو التجارة العالمية الى (3.8 %) عام 2018 مقابل (5.4 %) عام 2017.

الاقتصادات المتقدمة

سجل معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً خلال هذا العام ليبلغ (2.3 %) مقابل (2.4 %) عام 2017، ويتوقع ان يستمر بالتراجع ليبلغ (2 %) و(1.7 %) خلال عامي 2019 و2020 على التوالي مع انعكاس مسار التخفيضات الضريبية الامريكية جزئياً، فيما

سجل معدل التضخم ارتفاعاً عام 2018 ليبلغ (2%) مقابل (1.7 %) عام 2017 ومن المتوقع ان ينخفض في عام 2019 ليسجل (1.8 %).

وعلى مستوى دول المجموعة، في **الولايات المتحدة الامريكية** سجل معدل النمو (2.9 %) عام 2018، مدعوماً بدفعات التنشيط المالي المسايرة للاتجاهات الدورية عقب ثماني سنوات متتالية من التوسع والتيسير المستمر في الأوضاع المالية. وتشير التوقعات الى تراجع النمو الى (2.5 %) في عام 2019 والى (1.8 %) في عام 2020 مع بدء انحسار تأثير دفعات التنشيط المالي. ومن المتوقع ان يدفع الطلب المحلي القوي الاقتصاد لتجاوز مستوى التوظيف الكامل، وان يساهم في زيادة الواردات وعجز الحساب الجاري. اما التضخم بأسعار المستهلك فقد ارتفع الى (2.4 %) عام 2018 ويتوقع ان يسجل (2.1 %) عام 2019.

وعلى صعيد **منطقة اليورو**، سجل معدل النمو انخفاضاً عام 2018 ليبلغ (1.8 %) مقابل (2.4 %) عام 2017 ومن المتوقع ان يصل الى (1.9 %) في عام 2019 . وتتفاوت أنماط النمو في البلدان على المدى القصير، ففي **فرنسا** سجل معدل النمو (1.6 %) في عام 2018 مما يعكس تراجع الطلب الخارجي وانخفاض نتائج الأداء والمؤشرات عالية التواتر في عام 2018. وفي **المانيا** تم تخفيض توقعات النمو الى (1.9 %) عام 2018 بسبب تباطؤ الصادرات والإنتاج الصناعي، كما انخفض معدل النمو في **إيطاليا** ليسجل (1.2%) عام 2018 بسبب التدهور في الطلب الخارجي والمحلي وعدم اليقين بشأن سياسات الحكومة الجديدة. وفي **اسبانيا** انخفض معدل النمو في 2018 ليبلغ (2.7 %) ويتوقع ان ينخفض أكثر في 2019 ليبلغ (2.2 %) متأثراً بقيود تباطؤ نمو الإنتاجية والعوامل الديمغرافية غير المؤاتية.

وفي المملكة المتحدة تراجع معدل النمو في عام 2018 ليسجل (1.4 %) مقابل (1.8 %) عام 2017 ويتوقع ان يسجل (1.5 %) عام 2019، ويعزى ذلك الى ضعف النمو في الربع الأول من العام، وما تزال تنبؤات النمو على المدى المتوسط ثابتة عند مستوى (1.6 %) متأثرة بالزيادة المتوقعة في الحواجز التجارية عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي. ومن المتوقع ان تظل التعريفة الجمركية على التجارة مع الاتحاد الأوربي ثابتة عند مستوى الصفر، مع احتمالية ارتفاع التكلفة غير الجمركية الى حد ما. وفي ظل انحسار تأثير تراجع قيمة الجنيه الإسترليني تراجع التضخم الأساسي الى (2.1 %) عام 2018، مقابل (2.4 %) عام 2017، كما يتوقع استقراره على المدى المتوسط عند مستوى (2 %) في أوائل عام 2020. اما على صعيد التضخم الكلي فقد انخفض الى (2.5 %) عام 2018 مقابل (2.7 %) عام 2017، ومن المتوقع اقترابه تدريجياً من مستوى (2%) عام 2020.

سجل معدل النمو في **اليابان** تراجعاً عام 2018 بنسبة (1.1%) مقابل معدل نمو بلغ (1.7 %) عام 2017، ومن المتوقع ان يتراجع الى (0.9 %) عام 2019. ويعزى جزء كبير من التراجع الى الانكماش الحاصل في الربع الأول من عام 2018، وبالنظر لارتفاع النمو والطلب المحلي في الربع الثاني من العام نفسه، يرجح ان يكون ذلك الانخفاض مؤقت وليس بداية تحول في الدورة الاقتصادية.

وفيما يخص معدل التضخم العام فقد ارتفع الى (1.2 %) عام 2018، مقابل (0.5 %) في عام 2017، ويعزى ذلك الى تزايد أسعار الطاقة العالمية، ومن المتوقع استمرار معدل التضخم دون المستوى المستهدف من قبل بنك اليابان المركزي خلال الخمس سنوات القادمة وذلك بسبب تباطؤ نمو الأجور وجمود توقعات التضخم.

اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية

شهد النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية تراجعاً طفيفا ليسجل (4.6 %) عام 2018 مقابل (4.7 %) عام 2017 ومن المتوقع ان يبلغ (4.5 %) ، (4.9%) عامي 2019 و2020 على التوالي. ويعزى ذلك الى الزيادة التدريجية في معدل نمو الهند نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي ترفع من الناتج المحتمل والتحسّن الملحوظ في البلدان المصدرة للسلع الأولية، حيث أن النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة لتلك السلع آخذ في النمو.

في **آسيا الناشئة والنامية**، التي من المتوقع أن تنمو بمعدل (6.3 %) خلال عام 2019، ما يزال المحرك الأكثر أهمية في العالم النموالحاصل في **الصين**، إذ يتوقع محللون أن تعلن الصين تراجع النمو الاقتصادي إلى أبطأ وتيرة له خلال 28 عاماً في 2018 ليسجل (6.6%) مقابل (6.9%) عام 2017، وسط ضعف الطلب المحلي ورسوم كَمركية أميركية مرتفعة، كما سجل التضخم الكلي ارتفاعاً ليصل الى (2.2%) عام 2018 مقابل (1.6%) عام 2017 مدفوعاً بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

في **أوروبا الناشئة والنامية** تراجع معدل النمو عام 2018 ليبلغ (3.8%) عام 2018 مقابل (6%) عام 2017، ومن المتوقع أن ينخفض إلى (0.7%) عام 2019، الا انه يتوقع ان يرتفع الى (2.4 %) عام 2020.

سجل معدل النمو في **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مانسبته** (1.1%) عام 2018 مقابل (1.3%) عام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (2%) في عام 2019.

وفي **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** استقر معدل النمو عام 2018 عند (2.9%) وهو ذات المعدل لعام 2017 ، ويتوقع ان يرتفع في عام 2019 ليبلغ (3.5 %)، كما تراجعت الضغوط التضخمية بوجه عام ليبلغ (8.6%) في عام 2018 مقابل (11%) عام 2017، ويتوقع ان يسجل (8.5%) عام 2019.

ثانيا: الاقتصادات العربية

شهدت الاقتصادات العربية لهذا العام ارتفاعا ملحوظاً في معدل النمو وبنسبة (2.5%) مقابل (0.7%) في عام 2017. ويعزى ذلك الى الزيادة التي شهدتها كميات الإنتاج النفطي خلال النصف الثاني من عام 2017 في إطار قرار أوبك بتخفيف العمل بقرار تعديل كميات الإنتاج بهدف تقليل الضغوطات السعرية التي **شهدتها أسواق النفط الدولية** خلال تلك الفترة، الى جانب الارتفاع المُسجل في أسعار النفط العام السابق بنسبة (33%) والذي انعكس في تحسن أوضاع الموازنات العامة في عدد من هذه الدول ومكنها من مواصلة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية والتنويع الاقتصادي. وعليه **ارتفع معدل النمو في الدول العربية المصدرة** للنفط الى (1.8%) عام 2018 مقارنة بـ(0.3%) في عام 2017. وعلى **صعيد اقتصادات الدول المستوردة للنفط** فهي مسؤولة بشكل كبير عن جانب مهم من هذا الارتفاع المُسجل في معدل نمو الدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، في ظل ارتفاع معدل نمو بلدان المجموعة إلى (4.1%)، على خلفية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها هذه البلدان بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي، واستعادة التوازنات الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدد من هذه البلدان في توفير موارد مالية داعمة للنمو، وعملت على حفز الاستثمارات والصادرات وبالتالي دعم مستويات الطلب الكلي.

ومن المتوقع ان تسجل الدول العربية نمواً قدرهُ (3.1%) و(3.4%) خلال عامي 2019 – 2020 على التوالي بما يعكس التوقعات بمواصلة ارتفاع معدل النمو في مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط الى نحو (2.8% و3.1%) عامي 2019 و2020 على التوالي وسط تباين متوقع لاتجاهات النشاط الاقتصادي ما بين دول المجموعة. اما في الدول العربية المستوردة للنفط، من المرتقب تواصل النمو في هذه البلدان مدعوماً بسياسات الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول لتجاوز التحديات التي تواجهها بغية تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعم النمو والتي انعكست في خفض معدلات البطالة وحققت زيادة ملموسة في مستويات الاسعار والصادرات في بعض الدول .

وفيما يخص معدلات التضخم فقد شهدت تراجعا طفيفاً في عام 2018، لتسجل (13.4%) مقابل (13.6%) عام 2017. ويعود ذلك الى السياسات النقدية المتبعة في بعض الدول

العربية لاحتواء الضغوط التضخمية. ويتوقع ان يبلغ معدل التضخم (9.3% و8.1%) خلال عامي 2019 –2020 على التوالي بحسب تقرير افاق الاقتصاد العربي (نيسان 2019) .

وعلى صعيد المالية العامة واصلت البلدان العربية خلال عام 2018 مساعيها لضبط الموازنات العامة، وضمان استدامة الدين العام عبر برامج متوسطة الاجل لإصلاح أوضاع المالية العامة تركز على الإصلاح الضريبي وضبط ورفع كفاءة مستويات الانفاق العام، كما تبنى عدد منها اطر متوسطة الاجل تتضمن مستهدفات لخفض العجوزات في الموازنات العامة ووضع الدين العام في مسارات تنازلية.

وفيما يخص التطورات النقدية والمصرفية تأثرت الاوضاع النقدية للدول العربية بحالة تباطؤ النشاط الاقتصادي فبالنسبة للبلدان التي تتبنى نظماً اكثر مرونة لاسعار الصرف اتجه بعضها نحو رفع سعر الفائدة بهدف احتواء الضغوط التضخمية، فيما اتجهت المصارف المركزية في الدول الاخرى نحو تطبيق اطر استهداف التضخم على المدى القصير والمتوسط بغية السيطرة على التضخم، وركزت الاصلاحات المتبناة في الدول العربية زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق اهدافها من خلال استحداث منتجات مالية جديدة وتطوير ادوات السياسة النقدية القائمة بغية ضمان ادارة السيولة ورفع مستويات كفاءة الاطر التشغيلية للسياسة النقدية ، كما ساهمت تدخلات البنوك المركزية في ضمان استقرار اسواق الصرف الاجنبي، وان عمليات الرقابة والاشراف من قبل البنوك المركزية ساعدت في تمكين القطاع المصرفي من مواجهة التحديات وبما يضمن استقرار سياسات الصرف الثابت في عدد من البلدان ومن المتوقع بحسب تقديرات صندوق النقد العربي ان تتاثر الاوضاع النقدية في البلدان العربية عامي 2019 و2020 بتوجهات النشاط الاقتصادي ومستويات الطلب الخارجي وبوضعية السياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي.

اما بالنسبة للقطاع الخارجي فقد شهد أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2018، انعكاساً للتغيرات المسجلة في الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، وتحسن الصادرات من السلع الزراعية والصناعية خاصة الميكانيكية والكهربائية منه، إضافة الى أثر الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لإصلاح أنظمة سعر الصرف، وترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما سجل الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة تحسناً من ارتفاع المتحصلات من قطاع السياحة، والخدمات المالية، وتحويل العاملين في بعض الدول العربية. وعليه تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 بقيمة (3.2) مليار دولار الى فائض بقيمة تبلغ حوالي (47.4) مليار دولار عام 2018. ويتوقع ارتفاع الفائض في ميزان المعاملات الجارية عام 2019 بنسبة قدرها (1.9%) ليبلغ حوالي (48.3%) مليار دولار، بما يعادل نحو (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال

عام 2019. ويتوقع استمرار التحسن في الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية عام 2020 ليبلغ (49.6%) مليار دولار والتي تمثل نحو (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى دول المجموعة حقق **الاقتصاد السعودي** نمواً قوياً، حيث تشير بيانات الناتج المحلي إلى نمو الاقتصاد ككل والقطاع غير النفطي بمعدل (1.6%) و (2.4%) على التوالي رغم التوقعات بوجود مخاطر في عام 2019 تتعلق بأسعار النفط والتي قد تكون دون التوقعات، وجاء تعزيز الإيرادات غير النفطية وفقاً لسياسات إصلاحية عززت الاستدامة في المالية العامة، وضمن المتوقع ارتفاع النمو في الإيرادات غير النفطية كلما تحسنت القدرات على تنفيذ هذه الإصلاحات من خلال ما قدمته ضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، إضافة إلى إصلاح أسعار الطاقة. ونظراً لأن هذه التجربة الضريبية انطلقت مع بداية عام 2018، لذا فإن آفاق التحسن في التنفيذ تبدو واعدة جداً ما يعزز النمو في الإيرادات غير النفطية، اذ من المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي إلى (2.3%)، وهو ما قد يؤثر بشكل هائل في مستويات العجز في الميزانية العامة.

وعلى صعيد الاقتصاد الكويتي استطاعت دولة الكويت خلال هذا العام الحفاظ على استقرار مؤشراتها الاقتصادية. ونجحت في تحقيق تقدم اقتصادي متميز بفضل احتياطاتها المالية الضخمة وسياساتها الاقتصادية المنفتحة وتمكُّنت من التحول باقتصادها الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط ليصبح اقتصاداً أكثر تنوعاً بعد التطور السريع الذي حققته خلال السنوات الثلاث الماضية في استحداث المشاريع غير النفطية وتنميتها، إذ بلغ معدل النمو (2.4%) خلال عام 2018، ويتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد الكويتي مانسبته (3.7%) عام 2019، وذلك بدعم تحسُّن الإنتاج النفطي وزيادة أسعار النفط الخام.

فيما احتلت **الإمارات العربية المتحدة** المرتبة التاسعة والعشرين عالمياً ضمن مؤشر البلدان الأعلى عالمياً في الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة السادسة عالمياً من ناحية نصيب الفرد من الناتج، والمرتبة الـ(31) عالمياً في مؤشر معادل القوة الشرائية لإجمالي الناتج المحلي، ضمن تصنيف البنك الدولي الأول لعام 2018، حيث يشارك القطاع الصناعي في الدولة بـ(53%) من الصادرات غير النفطية، ومن المتوقع أن يساهم بنسبه (25%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025، فقد أسهم بدوره في جذب استثمارات بقيمة (75) مليار دولار. يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال عام 2018 إلى (1.6) تريليون درهم بنمو (3.4%) مقارنة بعام 2017 بالرغم من أن الإمارات ما تزال تعتمد بشكل كبير على الدخل النفطي، إلا أنها تتمتع بأكبر اقتصاد متنوع في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ويستأثر القطاع غير النفطي حالياً بحوالي (70%) من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى (80%) بحلول عام 2020.

حافظت **قطر** خلال عام 2018 على تفوقها السياسي والاقتصادي العالمي والإقليمي على مختلف الصعد رغم استمرار إجراءات الحصار المشدد الذي تفرضه عليها بعض الدول

العربية، حيث حقق الاقتصاد القطري نمواً بنسبة (2.8%) عام 2018 متجاوزاً بذلك توقعات صندوق النقد الدولي، ونتيجة لتطور الاقتصاد القطري تحولت البلاد إلى مركز جذب عالمي للاستثمارات الأجنبية، بالتوازي مع نمو الاستثمارات المحلية، حيث قُدِّر حجم الاستثمارات الأجنبية في الدوحة بنحو (182.69) مليار دولار أمريكي.

وعلى صعيد **الاقتصاد المصري** حققت مصر خلال عام 2018 العديد من الإيجابيات الاقتصادية أبرزها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الاحتياطي الأجنبي، تصاعد أرقام السياحة الوافدة، انخفاض معدل التضخم، مقابل ارتفاع نسب الاستدانة داخليًا وخارجياً.

ارتفع معدل نمو الاقتصاد المصري إلى (5.3%) في العام المالي 2018/2017، المنتهي في حزيران 2018. مسجلاً أعلى معدل نمو سنوي في 10 سنوات، وفقاً لوزارة التخطيط، وتهدف مصر إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره (5.8%) في عام 2019 ،وفيما يخص الاحتياطي الأجنبي فقد اتسم بالصعود المتواصل منذ تحرير الجنيه في تشرين الثاني 2016، مدعوماً بحزمة كبيرة من التمويلات الدولية.

ما زال **الاقتصاد الأردني** قادراً على النمو رغم التحديات والضغوط التي يتعرض لها جراء ارتفاع الدين العام، حيث تمكنت البلاد من التكيّف مع الأحداث وإبقاء التأثيرات السلبية عند حدودها المحتملة. وتسعى الحكومة إلى الاقتراض فقط من أجل انجاز المشاريع الرأسمالية وتشير البيانات الأولية إلى أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للعام 2018 بلغ (2%) وسيرتفع للعام القادم 2019 إلى (2.3%)، وستعمل الخطط الحكومية الهادفة لتحفيز الاقتصاد إلى السعي لتحقيق معدلات نمو أكبر. ويعتبر ارتفاع مستويات الدين العام هو أحد أهم العقبات أمام السياسات الاقتصادية والمالية. وواصلت الحكومة الأردنية السير قدماً في نهجها الإصلاحي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي (2016–2019) مدعوماً باتفاقيات التسهيل الائتماني المحدد مع صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى الاقتصاد الشامل ورفع تنافسية الاقتصاد الأردني، وتوفير المزيد من فرص العمل. كما تعمل الحكومة الأردنية على تنفيذ إجراءات خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2019– 2022) التي تتضمن العديد من الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية بهدف استعادة زخم النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من الإمكانات الواعدة والمتوفرة للتنمية.

الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

Developments of Local Economic Sectors

اولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) مع النفط انخفاضاً بنسبة (1-%) قياساً بعام 2017، ليسجل (199.1) ترليون دينار مقابل (201.1) ترليون دينار لعام 2017، ويعزى ذلك الى انخفاض كل من اجمالي الإنتاج السنوي من النفط الخام والمعدل اليومي للإنتاج خلال هذا العام بنسبة (1.3- %) لكل منهما. فيما انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (0.4- %) لتبلغ (71.2) ترليون دينار مقابل (71.5) ترليون دينار عام 2017، كما هو مبين في ملحق جدول (1).

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية (سعر السوق) بنسبة (11.2 %) قياساً بعام 2017 ليسجل (251.1) ترليون دينار مقابل (225.7) ترليون دينار لعام 2017، نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (33.1 %) خلال عام 2018، وارتفاع المعدل اليومي للتصدير بنسبة (22.1 %) قياساً بالعام السابق، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (2.8- %) ليسجل (133.2) ترليون دينار مقابل (137.1) ترليون دينار عام 2017، كما هو مبين في ملحق جدول (2).

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (8.2 %) ليبلغ (6.6) مليون دينار في هذا العام مقابل (6.1) مليون دينار لعام 2017، كما مبين في جدول (1).

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2017-2018

التفاصيل	2017	2018*	معدل النمو%
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة اساس (100=2007)	201.1	199.1	-1.0
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	225.7	251.1	11.2
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	6.1	6.6	8.2

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

*تقديرات سنوية أولية

شكل (1) الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية لعامي (2017 -2018) ترليون دينار

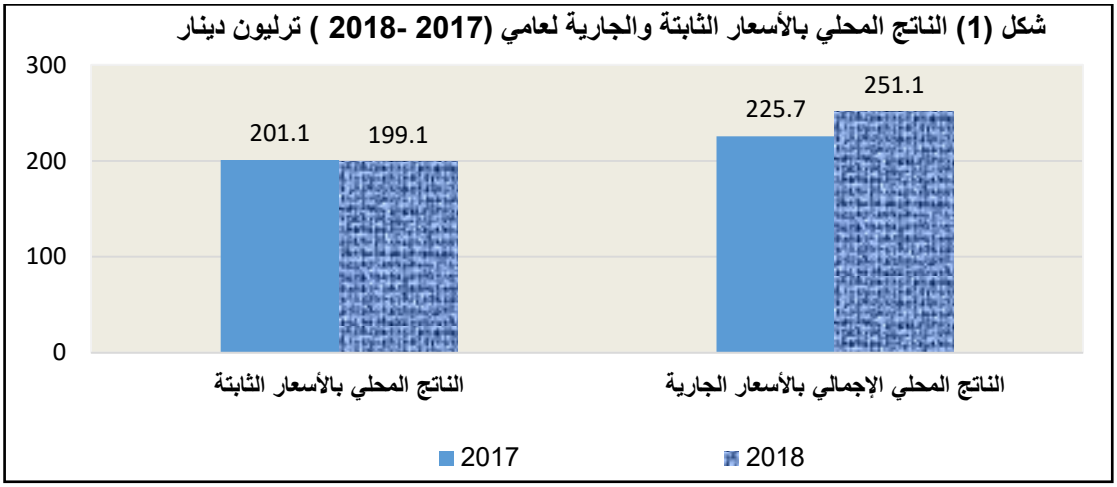

- يعد نشاط النفط الخام المحرك الأساسي للنمو، إذ لاتزال الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى قياسا بالقطاعات الأخرى، إذ بلغت بالأسعار الثابتة ما نسبته (63.7 %) مقابل (64 %) للعام السابق، في حين ان اغلب الأنشطة الاقتصادية الأخرى (غير النفطية) لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية، إذ بلغت نسبة مساهمتها (36.3 %) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام مقابل (36.0%) عام 2017 جدول (2) . وتعد هذه النسبة منخفضة جدا كونها لا تتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة في الاقتصاد، في الوقت الذي يستلزم اتخاذ خطوات سريعة وجدية نحو تغيير هيكل الاقتصاد العراقي والتخلص من الريعية التي تجعل الاقتصاد عرضة للازمات الخارجية.

جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي (2017 – 2018)

القطاعات	2017	2018*
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	64.0	63.7
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	36.0	36.3
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

* تقديرات سنوية أولية

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي حسب مجموع الأنشطة الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية):

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)

احتلت الأنشطة السلعية المرتبة الأولى في سلم ترتيب الأولوية من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنسبة (69.3 %) لعام 2018 مقابل (71.0 %) لعام 2017، أي بانخفاض بلغت نسبته (3.2- %) نتيجة انخفاض نمو اغلب القطاعات باستثناء قطاع الكهرباء الذي حقق معدل نمو بلغ (9.2 %). تليها بالمرتبة الثانية الأنشطة التوزيعية بنسبة مساهمة بلغت (17.2%) قياسا بـ(15.7%) عام 2017، محققه نسبة نمو بلغت (8.7%) نتيجة ارتفاع معدل النمو في جميع القطاعات المنضوية ضمن هذه الانشطة. واحتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الأخيرة لتساهم بنسبة (13.5 %) مقابل (13.4 %) للعام السابق محققا بذلك معدل نمو بلغت نسبته (0.3 %)، كما هو موضح في جدول (3) .

جدول (3)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي للأنشطة الرئيسة بالأسعار الثابتة بأسعار 2007=100 لعامي (2017 -2018)

مليار دينار

الانشطة	2017	2018*	معدل النمو %
الانشطة السلعية	143801.8	139231.7	-3.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	71.0	69.3	
الانشطة التوزيعية	31727.3	34492.0	8.7
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	15.7	17.2	
الانشطة الخدمية	27079.1	27171.9	0.3
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	13.4	13.5	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة	202608.2	200895.6	-0.8

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

* تقديرات سنوية أولية

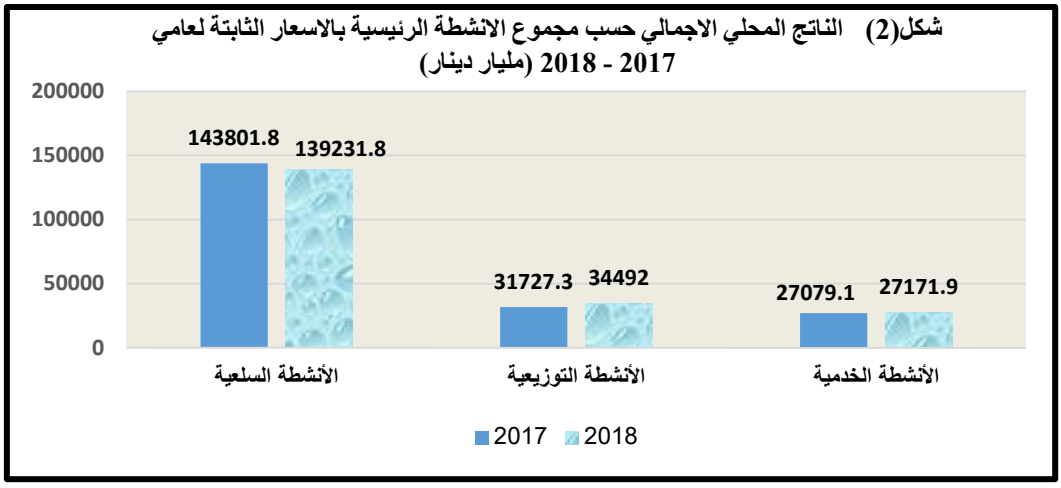

2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)

شهدت الأنشطة السلعية نمواً ملحوظاً خلال عام 2018 بنسبة (20.4 %) وبنسبة مساهمة بلغت (57.3%) ، ويعود ذلك الى النمو الحاصل في قطاعي النفط الخام والكهرباء، بنسبة (32.9%) و(13.5%) على التوالي، وحققت الأنشطة التوزيعية ارتفاعاً في معدل النمو بنسبة (9.4 %) وبنسبة مساهمة بلغت (20 %) مقابل (20.3 %) في عام 2017 ، ويعزى ذلك الى ارتفاع معدلات نمو كافة القطاعات المنضوية ضمن هذه الانشطة. اما الأنشطة الخدمية فقد انخفضت نسبة مساهمتها لتشكل (22.8%) قياسا بـ(26.8 %) في العام السابق مسجلة بذلك معدل نمو سالب بلغ (5.4- %) ويعزى ذلك الى انخفاض معدل نمو كل من نشاط الحكومة المركزية وملكية دور السكن بنسبة (8- %) و(2.4- %) على التوالي كما في جدول (4).

جدول (4)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي للأنشطة الرئيسة بالأسعار الجارية لعامي (2018- 2017)

مليار دينار

الانشطة	2017	2018*	معدل النمو %
الأنشطة السلعية	121019.6	145649.5	20.4
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	52.9	57.3	
الأنشطة التوزيعية	46459.7	50806.5	9.4
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	20.3	20.0	
الأنشطة الخدمية	61213.6	57910.7	-5.4
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	26.8	22.8	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب الانشطة	228693.0	254367	11.2

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

* تقديرات سنوية أولية

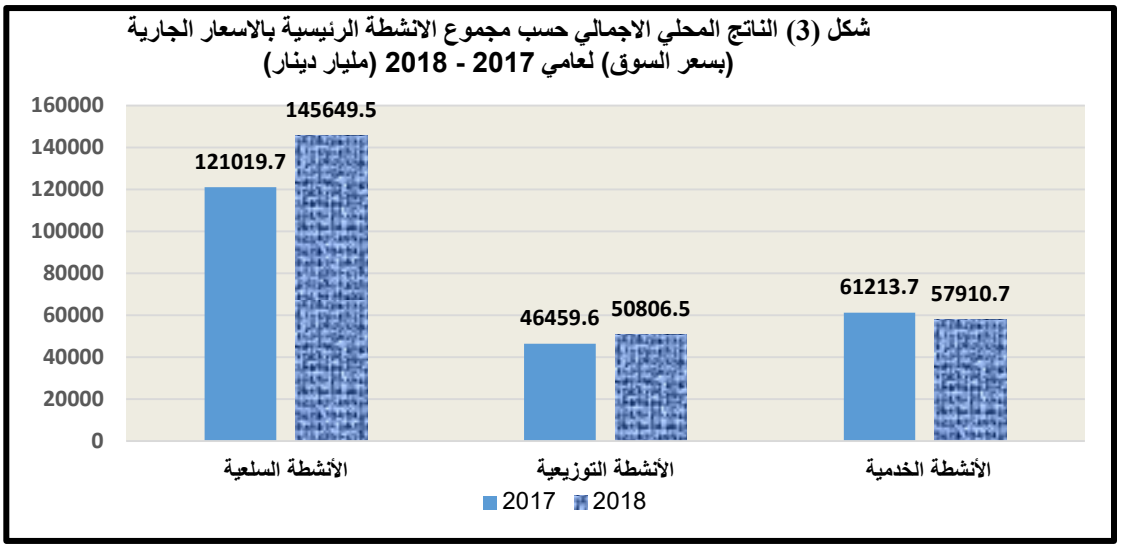

ثالثاً: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أهميتها النسبية.

1- نشاط قطاع التعدين والمقالع:

يعد نشاط قطاع التعدين والمقالع المساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي قياساً بباقي الأنشطة الأخرى، إذ بلغت نسبة مساهمته بالأسعار الثابتة خلال هذا العام (63.8 %) والتي تعادل (12.8) ترليون دينار مقابل (13) ترليون دينار للعام السابق.

2- نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

احتل نشاط هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت (9.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (2.1 %)، فيما لم يسجل نشاط الحكومة المركزية أي معدل نمو خلال هذا العام ويعزى ذلك الى انخفاض التخصيصات للإنفاق على هذا النشاط.

3- نشاط النقل والاتصالات والخزن:

شهد نشاط هذا القطاع ارتفاعاً واضحاً في معدل نموه السنوي هذا العام بنسبة (10.3 %) قياساً بالعام السابق، ليسجل (1.8) ترليون دينار مقابل (1.6) ترليون دينار عام 2017، ليحافظ بذلك على المرتبة الثالثة في نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي ليشكل (8.9 %) وما زالت هذه النسبة دون المستوى المطلوب، إذ يتطلب في ظل الظروف الحالية تعزيز دور القطاع الخاص في هذا المجال وذلك لأهمية هذا القطاع في احداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية كونه العصب الحساس للاقتصاد والوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والإنتاجية.

4- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (5.9 %) ليبلغ (1.4) ترليون دينار مقابل (1.3) ترليون دينار العام السابق، ليشكل ما نسبته (7.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة الى انه خلال هذا العام جرى إقرار توصيات مؤتمر تنمية الاقتصاد العراقي والتي تضمنت تبسيط إجراءات الاعمال وتقليل البيروقراطية وتطبيق التعريفة الكَمركية ووضع الضوابط المناسبة المتعلقة بالتعاقدات وعقود المشاركة المعمول بها حالياً وعقود المشاركة مع الشركات العاملة في الوزارات الاخرى مع السماح للدخول مع الشركات بغية تحفيز النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاد العراقي بيئة جاذبة للاستثمار.

5- نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال

سجل نشاط قطاع البنوك لهذا العام بالأسعار الثابتة ارتفاعا في معدل نموه بنسبة (3.1 %) قياسا بالعام السابق ليشكل ما نسبته (5.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الارتفاع الحاصل في نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة (14 %) الى التحسن الحاصل في الأوضاع الأمنية واستعادة العمل في الفروع التي تعرضت الى الدمار بسبب الحرب على الإرهاب.

فيما ساهمت باقي الأنشطة (البناء والتشييد، الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك، الكهرباء والماء، والصناعة التحويلية) بنسب نمو متفاوتة بلغت (2.2%، 1.4%، 1 %، 0.9 %) على التوالي، ملحق جدول (1)، الامر الذي يعكس واقع الاختلال الهيكلي والابتعاد عن التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary and Banking Developments

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ التطورات النقدية

شهد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 خلال هذا العام ارتفاعاً بنسبة (1.1 %) والذي يعزى الى النمو في الودائع الجارية بنسبة (1.9 %) ، كما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الاخر نمواً بنسبة (2.7 %) عن العام السابق والذي يعود بالدرجة الأساس الى ارتفاع الودائع الأخرى بنسبة (10.7 %)، فيما سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (0.2 %) ليعكس بذلك حالة الركود في الاقتصاد العراقي.

وأظهرت الميزانية الموحدة للبنك المركزي ارتفاعا في مجموع موجوداته/ مطلوبات بنسبة (20.1 %) قياساً بعام 2017.

حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي خلال هذا العام عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار / دولار (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج)، وقد نجحت السياسة النقدية بتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي الى (0.7 %) في المعدل لعام 2018، بعد ان سجلت (4.8 %) في المعدل لعام 2017.

واصل البنك المركزي في عام 2018 استخدام أدوات سياسته النقدية، من خلال العمل بالنوافذ الاستثمارية واستحداث منتجات مالية جديدة تمثلت بإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل لغرض إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، فضلاً عن الاستمرار باعتماد سعر الفائدة سعر السياسة النقدية (Policy-rate) البالغ (4 %) سنوياً، كما وأستمر العمل أيضاً بحوالات البنك المركزي العراقي ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب العرض والطلب، لأغراض شفافية المزاد، فيما تم إلغاء الاستثمار بما لا يزيد عن (50 %) من الـ(15 %) من الاحتياطي الإلزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي في 2018/2/11، وذلك لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد.

حققت السياسة النقدية هدفها خلال عام 2018 في خفض معدل التضخم الاساس الى المرتبة العشرية الواحدة، إذ سجل معدل التضخم العام والاساس ما نسبته (0.3 %) و(0.2%) على التوالي، واستمر البنك المركزي بإدارة احتياطياته ضمن معدلات مقبولة ووفقاً للمعايير الدولية، لتسجل (76) ترليون دينار.

وضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي واصل البنك المركزي العراقي خلال هذا العام تنفيذ مشروعه التنموي المتمثل بتخصيص (6) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي يتم تنفيذها عبر الجهاز المصرفي.

1- تطورات عرض النقد

أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (1.1 %) نهاية عام 2018 مقارنة بالعام السابق، ليصل الى (77.8) ترليون دينار مقابل (77) ترليون دينار عام 2017، ويعزى ذلك بالدرجة الاساس الى نمو الودائع الجارية بنسبة (1.9 %) لتسجّل (37.3) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (48 %) من عرض النقد (M1) ، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.4 %) لتبلغ (40.5) ترليون دينار مقابل (40.3) ترليون دينار لعام 2017، ولتشكل ما نسبته (52 %) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في ملحق جدول (3).

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2018 ارتفاعاً بلغت نسبته (2.7 %) عن العام السابق ليسجل (95.4) ترليون دينار مقابل (92.9) ترليون دينار لعام 2017 وليشكل ما نسبته (38 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو مكونيها الأساسيين: عرض النقد (M1) بنسبة (1.1 %) ، والودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (10.7 %) لتسجل (17.6) ترليون دينار عام 2018 مقابل (15.9) ترليون دينار عام 2017، على النحو المبين في ملحق جدول (3).

من جانبه سجل معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ما نسبته (0.2 %)، الأمر الذي يدل على استمرار حالة الركود في الاقتصاد العراقي لهذا العام.

ج. العوامل المؤثرة في عرض النقد

تمثلت العوامل التوسعية والتي كان لها دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2018 بزيادة صافي الموجودات الأجنبية من (69331) مليار دينار نهاية عام 2017 الى (91423) مليار دينار نهاية عام 2018 وبنسبة زيادة بلغت (31.9 %)، ونجمت هذه الزيادة عن ارتفاع معدل سعر برميل النفط خلال هذا العام بنسبة (33.1 %) ليبلغ (65.6) دولار للبرميل الواحد مقابل (49.3) دولار للبرميل للعام السابق. ويظهر الأثر التوسعي على عرض النقد أيضاً من خلال فقرة الموازنة التي سجلت ارتفاعاً بمقدار (2906) مليار دينار نهاية عام 2018، أي بنسبة (16.6 %)، وشكلت كل من فقرتي صافي الموجودات الأجنبية وفقرة الموازنة ما نسبته (88.4 %) و (11.6 %) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغة (24998) مليار دينار، بينما مارس الانخفاض الحاصل في صافي الديون

الحكومية وبمقدار (19835-) مليار دينار أثراً انكماشياً على عرض النقد، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة الودائع الحكومية بمقدار (19802) مليار دينار عن العام السابق، أي بنسبة (63.4 %) مقابل انخفاض ديون الحكومة بمقدار (33-) مليار دينار وبنسبة ضئيلة بلغت (0.1 %). أما العوامل الانكماشية الأخرى فقد تمثلت في فقرتي صافي ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى حيث انخفضت الأولى بمقدار (2629) مليار دينار لتسجل (25180) مليار دينار مقابل (27809) مليار دينار نهاية العام السابق وبنسبة (9.5-%)، فيما ارتفعت الفقرة الثانية بمقدار (1692) مليار دينار لتسجل (17562) مليار دينار نهاية عام 2018 مقابل (15870) مليار دينار نهاية العام السابق 2017 وبنسبة ارتفاع بلغت (10.7 %)، وقد شكلت الفقرات السابقة الذكر ما نسبته (82.1 %) و (10.9 %) و (7.0 %) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (24156) مليار دينار، كما هو موضح في جدول (5).

جـــدول (5)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2017-2018

مليار دينار

	Dec 2017	Dec 2018	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)	69,331	91,423	22,092	31.9
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	27,809	25,180	(2,629)	(9.5)
الديون الحكومية	44,385	44,352	(33)	(0.1)
مجموع الموجودات	141,525	160,955	19,430	13.7
عرض النقد (M1)	76,987	77,829	842	1.1
العملة خارج البنوك	40,344	40,498	154	0.4
الودائع الجارية	36,643	37,330	687	1.9
الودائع الأخرى	15,870	17,562	1,692	10.7
الودائع الحكومية	31,212	51,014	19,802	63.4
فقرة الموازنة	(17,456)	(14,550)	2,906	(16.6)
مجموع المطلوبات غير النقدية	64538	83,126	18588	28.8
مجموع المطلوبات	141,525	160,955	19,430	13.7

2- الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجّل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2018 ارتفاعاً مقداره (18.1) ترليون دينار وبنسبة (31.3 %) عن العام السابق، ليبلغ (76) ترليون دينار مقارنة بـ(57.9) ترليون دينار نهاية عام 2017، مشكّلاً نسبة (30.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج.

يلاحظ من الجدول (6) ارتفاع رصيد النقد الأجنبي في خزائن هذا البنك بنسبة (33.8 %) ليبلغ (2.5) ترليون دينار مقابل (1.8) ترليون دينار للعام السابق، كما سجل رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك) ارتفاعاً بمقدار (17.2) ترليون دينار وبنسبة (33.4 %) عن عام 2017 ليصل الى (68.9) ترليون دينار نهاية عام 2018 مقابل (51.6) ترليون دينار نهاية عام 2017، أما رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج فقد بلغ ما يقرب من (4.7) ترليون دينار مقابل (4.4) ترليون دينار نهاية عام 2017.

جدول (6)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2017- 2018

مليار دينار

البند	2017	2018
النقد الأجنبي في خزائن البنك	1,834	2,453
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	51,626	68,875
الذهب الموجود في بغداد والخارج	4,433	4,689
الاحتياطيات الأجنبية	57,893	76,017

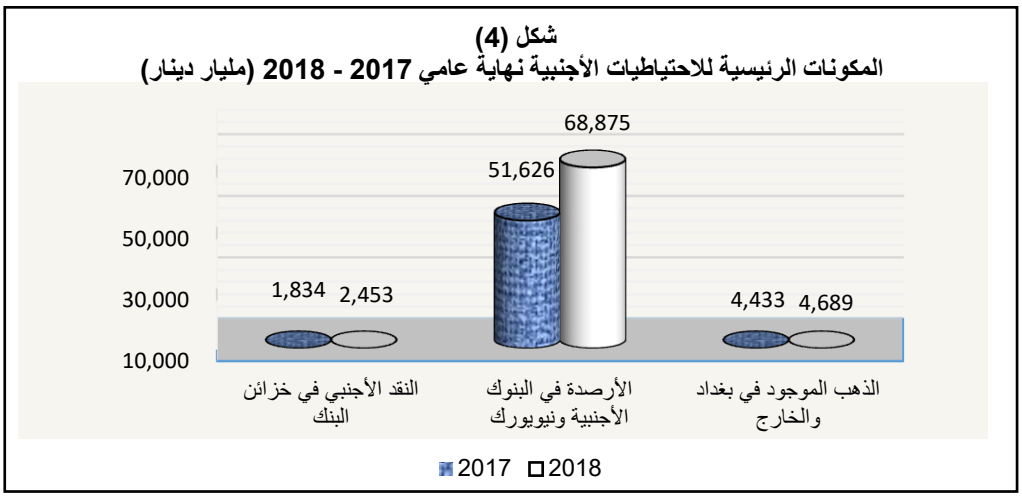

الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

تابع البنك المركزي العراقي خلال عام 2018 مراقبته عن كثب للتطورات النقدية والمالية والائتمانية وعلى اتخاذ القرارات المناسبة بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي وتهيئة مقتضيات عملية التنمية في البلد.

بلغت موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية العام ما مقداره (99.6) ترليون دينار، أي بزيادة قدرها (16.7) ترليون دينار أو ما نسبته (20.1 %) عما كان عليه في نهاية عام 2017، وهذه الزيادة تفوق مثيلتها خلال العام السابق والبالغة (7.8 %) وكما في الجدول (7) .

جانب الموجودات

عند النظر الى جانب الموجودات نجد إن الموجودات الأجنبية قد ارتفعت بمقدار (18.1) ترليون دينار أو ما نسبته (31 %) لتصل في نهاية العام الى (76.5) ترليون دينار لتساهم بالجزء الأكبر من زيادة موجودات البنك المركزي.

يلي ذلك الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) والتي سجلت انخفاضا بنسبة (8-%) لتبلغ (18.4) ترليون دينار عند نهاية العام، ويلاحظ ان القروض والسلف قد انخفضت بنسبة (11.3-%)، ويعزى ذلك الى قيام وزارة المالية بتسديد جزء من الدين المستحق الدفع في 2018/6/30 استنادا الى اتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في 2016/7/18، وكذلك انخفاض فقرة السندات والحوالات بنسبة (7.6-%) عن العام السابق.

جانب المطلوبات

أما في جانب المطلوبات فيلاحظ ان الاحتياطي النقدي قد ارتفع بمقدار (1.5) ترليون دينار او بنسبة (2.2 %) وذلك مقابل نسبة انخفاض بلغت (4.4-%) للعام السابق 2017، ويعود الارتفاع الحاصل في الاحتياطي النقدي الى الارتفاع الحاصل في كل من احتياطيات المصارف والعملة في التداول بنسبة (5.2 %) و (0.4 %) على التوالي قياساً بالعام السابق. اما بخصوص التسهيلات المصرفية فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (54.5-%) قياساً بالعام السابق، وذلك لانخفاض ارصدة الودائع لأجل (7، 14، 30) يوم بالدينار العراقي، فضلاً عن إلغاء العمل بالاستثمار لآجل (14) يوم اعتبارا من 2018/9/1، وذلك بموجب الاعمام المرقم بالعدد 2614/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8، فضلاً عن إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة،

الزراعي التعاوني، العقاري) في الأدوات أعلاه بموجب قرار مجلس الإدارة المـــرقم (139) في 2017/11/7.

كما سجلت الودائع الحكومية ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته (185.4 %) وذلك نتيجـــة ارتفـــاع معدلات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبنسبة (33.1 %)، فيما سجلت ودائع المصارف بالدولار الأمريكي زيادة نسبتها (28.9 %) عن العام السابق.

أما فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظا بلغت نسبته (24.5 %) قياساً بالعام السابق.

جدول (7)

الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2017-2018

مليون دينار

الفقرات	2017	2018
الموجودات		
الموجودات الأجنبية	58,364,992	76,481,186
الديون الحكومية	20,011,788	18,409,547
السندات والحوالات الحكومية	17,740,608	16,393,985
القروض والسلف للدوائر الحكومية	2,271,180	2,015,562
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0
الموجودات الأخرى	**4,558,569**	**4,730,206**
مجموع الموجودات أو المطلوبات	**82,935,349**	**99,620,939**
المطلوبات		
الاحتياطي النقدي	**65,690,505**	**67,160,979**
التسهيلات المصرفية	1,057,650	454,500
الودائع بالدولار الأمريكي	3,426,108	4,415,725
الودائع الحكومية	7,102,907	20,272,344
المطلوبات الأجنبية	62,255	112,707
رأس المال والاحتياطيات	6,423,824	8,000,206
المطلوبات الأخرى	(827,900)	(795,522)

ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1- نافذة بيع العملة الأجنبية

حافظ سعر بيع الدولار الى المصارف لهذا العام وعبر نافذة بيع العملة الاجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً لكل دولار لعام 2018، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1209) ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل معدل (1258) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2017، وكما في ملحق جدول (4)، الامر الذي انعكس في تراجع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي وبنسبة كبيرة بلغت (0.8 %) في المعدل مقابل (4.8 %) في المعدل لعام 2017، وهذا مؤشر على نجاح السياسة النقدية خلال هذا العام في تحقيق استقرار عال في سعر صرف الدينار العراقي.

.

شكل (5) المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي إتجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لعامي 2017 - 2018

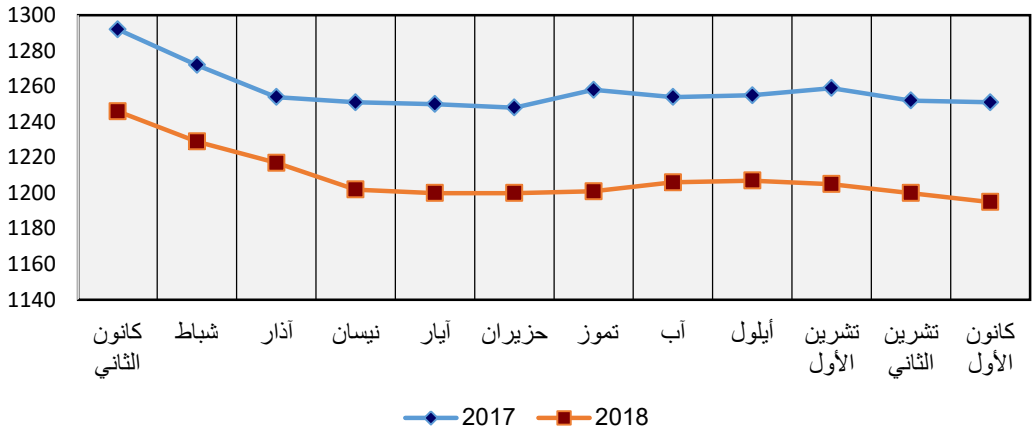

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج واعتمادات مستندية) ارتفاعاً بنسبة (11.7 %) عن عام 2017، لتسجل (47.1) مليار دولار توزعت على مبلغ (38.3) مليار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج، و(8.8) مليار دولار بيعت نقداً، إذ شكلت كل منهم ما نسبته (81.4 %)، (18.6 %) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي عام 2017 (42.2) مليار دولار منها (31.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج، و (1.5) مليار دولار اعتمادات مستندية و(9.4) مليار دولار بيعت نقداً، شكلت كل منهم (74.3 %)، (3.5 %) و (22.2 %) على التوالي من إجمالي المبيعات، وفقاً لما هو موضح في ملحق جدول (5).

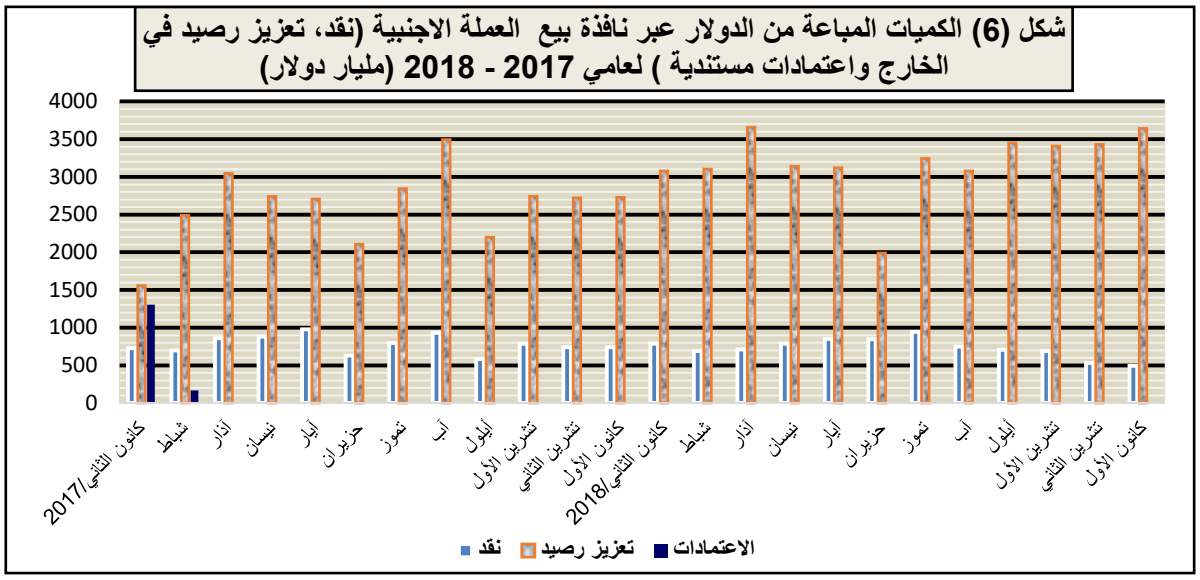

أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (29.4 %) لتبلغ (52.2) مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بـــ(40.4) مليار دولار عام 2017، وفقاً لما هو موضح بملحق جدول (6).

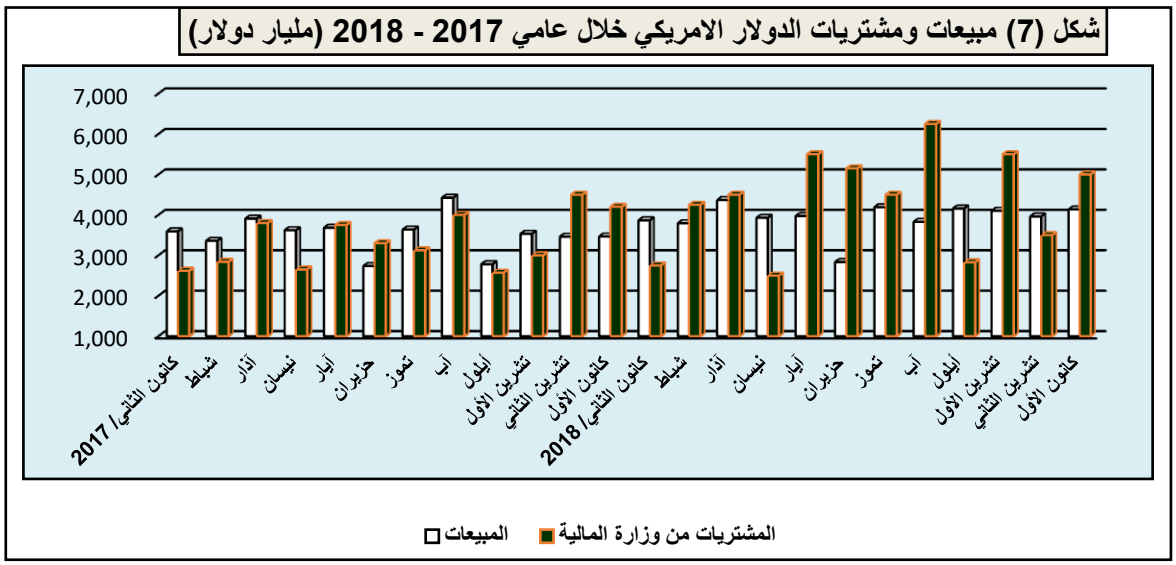

2- التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4 %) سنوياً، والاستمرار بالعمل بالنوافذ الاستثمارية لآجل (7) أيام، (14) يوم و(30) يوم مع تعديل نسب الفوائد ليكون الاستثمار وفق النسب الجديدة وكالآتي:

أ. استثمار لآجل (7) أيام بفائدة (1 %) بدلاً من (0.50 %).

ب. استثمار لآجل (30) يوم بفائدة (1.5 %) بدلاً من (1 %).

فيما تم إلغاء العمل بالاستثمار لآجل (14) يوم اعتبارا من 2018/9/1، وذلك بموجب الإعمام المرقم بالعدد 2614/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8.

أ- تسهيلات الإيداع القائمة

يتضح من ملحق جدول (7) انخفاض ارصدة الودائع لآجل (7) أيام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (40.6-%) لتسجل (60) مليار دينار نهاية عام 2018 مقارنة بـــ(101) مليار دينار نهاية عام 2017، وكذلك أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) يوماً والتي بلغ رصيدها حتى شهر آب (22) مليار دينار مقارنة بـــ(112) مليار دينار نهاية عام 2017، كما انخفضت ارصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (30) يوماً بنسبة (54- %) لتسجل (389) مليار دينار نهاية عام 2018 مقارنة بـــ(845) مليار دينار نهاية عام 2017، ويعزى ذلك الى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والصناعي، والزراعي التعاوني والعقاري) في الأدوات أعلاه بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (139) في 2017/11/7.

شكل (8) ارصدة الايداعات القائمة لمدة (7) ايام و (14، 30) يوم لعامي 2017 و2018 (مليار دينار)

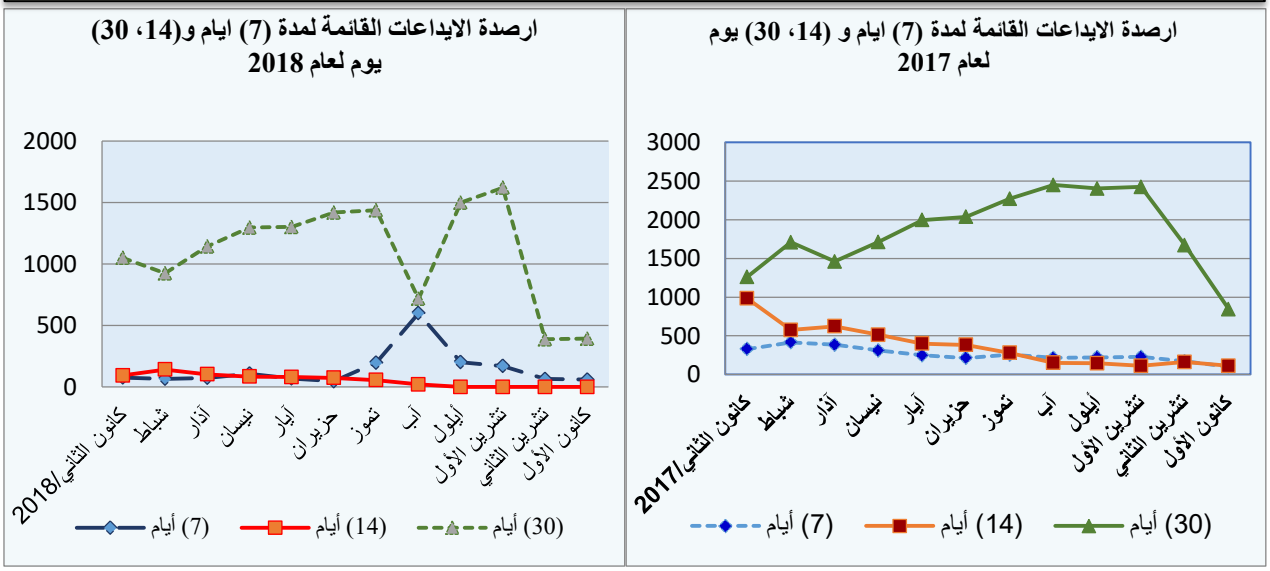

ب-تسهيلات الإقراض القائمة

واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان الى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:-

- الائتمان الأولي 6 % سنوياً
- الائتمان الثانوي 7 % سنوياً
- قرض الملجأ الأخير 7.5 % سنوياً

ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم.

3 – الاحتياطي الإلزامي

انسجاما مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة تم الاستمرار باعتماد نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية بنسبة (15 %) وودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10 %) للدينار والدولار بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (6) في 2017/1/24، فيما تم ايقاف السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من الـ(15%) من الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي وذلك لانتفاء الحاجة وتغيّر الظروف الاقتصادية للبلد وذلك بموجب الإعمام المرقم بالعدد (58816) والمؤرخ في 2018/2/11.

ارتفع الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2018 ليسجل (6.9) ترليون دينار مقابل (4.6) ترليون دينار عام 2017، أي بنسبة ارتفاع (50.0 %)، فضلاً عن ارتفاع الاحتياطي الالزامي على ودائع القطاع الخاص ليسجل (3.5) ترليون دينار مقارنة مع (1.9) ترليون دينار في عام 2017 مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت (83.2 %)، على النحو المبين في ملحق جدول (8).

شكل (9) الاحتياطي الالزامي لودائع القطاعين الحكومي والخاص لعامي 2017- 2018 (ترليون دينار)

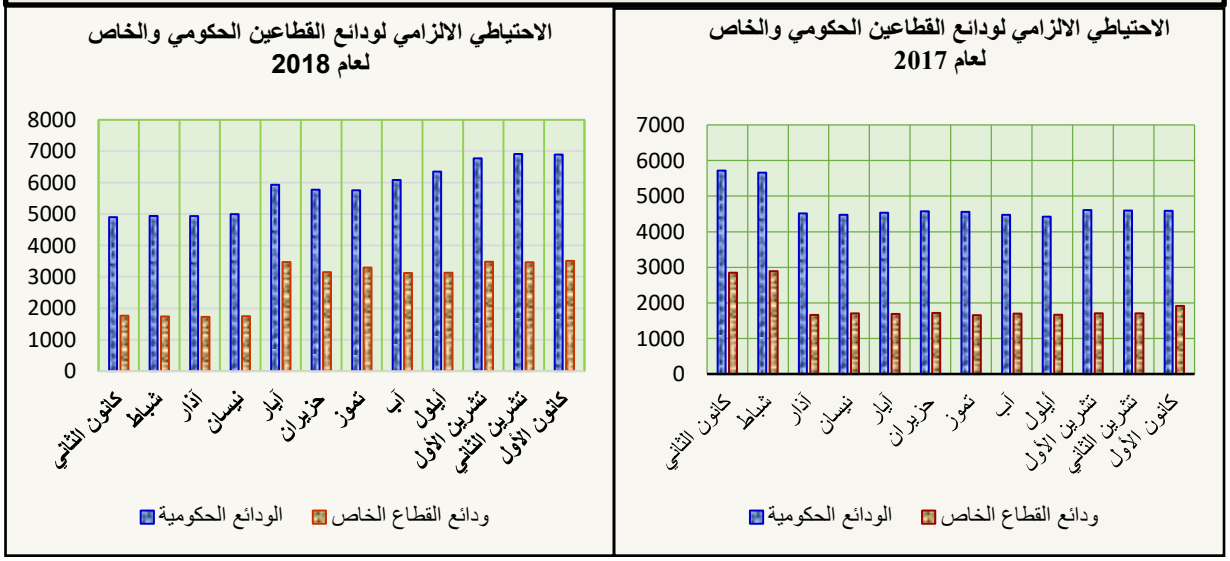

4- **حوالات البنك المركزي**

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته السيولة العامة، قام البنك بإصدار حوالات لآجال (182، 365) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وذلك اعتبارا من شهر أيلول 2018 بموجب الأعمام المرقم بالعدد 2614/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:

- مزادين لأجل (182) يوماً بمبلغ (100) مليار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (140) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (605.02) مليار دينار لعام 2018.
- مزادين لأجل (365) بمبلغ اصدارية (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ إجمالي المبلغ المباع الفعلي (125) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.9 %)، في حين لا توجد أي مبالغ مسددة لذلك الأجل، وكما في ملحق جدول (9).

5- **شهادات الإيداع الإسلامية**

أصدرالبنك المركزي في كانون الثاني من عام 2018 شهادات إيداع إسلامية لآجال متوسطة (14) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وذلك بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وإدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:

- (5) مزادات لآجل (14) يوماً بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (96.3) مليار دينار، وبمعدل سعر قطع (0.7 %)، وقد تم تسديد المبلغ بالكامل.
- (10) مزادات لآجل (14) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ مجموع المباع الفعلي منها (126.6) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (0.7 %)، وتم تسديد المبلغ المباع بالكامل.

توقف البنك المركزي عن إصدار شهادات الإيداع لآجل (14) يوم اعتبارا من شهر أيلول 2018، وبالمقابل قام بإصدار شهادات إيداع جديدة بآجال (30، 91، 182، 365) يوماً اعتباراً من شهر أيلول وذلك بموجب الإعمام المرقم بالعدد 2615/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت :

- أربعة مزادات لأجل (30) يوماً بمبلغ (50) مليار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (109) مليار دينار وبمعدل سعر قطع تراوح بين (1.4 % -1.5 %) وبلغ المبلغ المسدد في عام 2018 (79) مليار دينار.
- مزاد واحد لآجل (91) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (36) مليار دينار وبسعر قطع (1.7 %) وتم تسديد المبلغ بالكامل.

- مزاد واحد لآجل (182) يوم بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (25) مليار دينار وبسعر قطع (2.0 %)، وسيتم تسديد المبلغ عند استحقاقه.
- مزاد واحد لآجل (365) يوم بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (1) مليار دينار وبسعر قطع (0.7 %)، وسيتم تسديد المبلغ عند استحقاقه.

دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية

انطلاقا من المساهمة في دعم الاقتصاد العراقي بإعلان البنك المركزي عن مبادرته الـــ(1) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منح البنك المركزي العراقي (31.2) مليار دينار خلال هذا العام، فيما بلغ المبلغ الفعلي الممنوح من قبل المصارف للمشاريع البالغ عددها (947) مشروع (20.6) مليار دينار، وكالآتي:

أ- بلغ المبلغ المدفوع لمشاريع القطاع الزراعي (623) مليون دينار.

ب- تمويل مشاريع القطاع الصناعي بمبلغ (2) مليار دينار.

ج- مشاريع القطاع التجاري وقد بلغ المبلغ المدفوع (13.8) مليار دينار.

د- تمويل قطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية بمبلغ (4.1) مليار دينار لتمويل (199) مشروع خدمي.

أما بخصوص خطة المبادرة لقرض الـــ(5.5) ترليون دينار التي تم تخصيصها لدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي ، صندوق الاسكان، العقاري) ولأجل خمس سنوات، وفي سياق الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي عند توزيع قيم المبادرة على المصارف الأربعة المتخصصة المذكورة أعلاه، فقد تم تقسيم المبالغ، وكالآتي: -

أ. المصرف الزراعي: مبلغ (1666) مليار دينار.

ب. المصرف الصناعي: مبلغ (1666) مليار دينار.

جـــ. المصرف العقاري: مبلغ (834) مليار دينار.

د. صندوق الإسكان : مبلغ (1334) مليار دينار.

ثالثاً: التطورات المصرفية

اتخذ البنك المركزي العراقي خلال عام 2018 العديد من الإجراءات، وذلـــك لمواكبـــة التطور الحاصل في القطاع المصرفي وتعزيز دوره في تحقيق الاســـتقرار النقـــدي وحشـــد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات والخطوات التي اتبعهـــا البنك :-

1. الانضمام الى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
2. الانضمام الى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

3. التباحث والتعاون مع البنوك المركزية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع البنوك المركزية في لبنان والأردن ومصر في مجال الرقابة المصرفية.
4. توقيع اتفاقيات التعاون المشترك مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لتقييم وتطوير القطاع المالي والمصرفي في العراق.
5. توقيع اتفاقية التعاون المشترك مع صندوق النقد العربي لرسم ستراتيجية الشمول المالي.
6. إنشاء شركة ضمان الودائع لدعم ثقة المواطن بالقطاع المصرفي العراقي وضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف كافة.
7. إنشاء مجلس المدفوعات الوطني بغرض تطوير خدمات الدفع والتحصيل والجباية الإلكترونية.
8. إصدار العديد من التعليمات والإجراءات الجديدة والخاصة بنافذة العملة الأجنبية، وذلك لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، إذ بدأت بتصنيف المصارف بالاعتماد على سبعة معايير ترجيحية محددة رئيسية وفرعية تعكس درجة امتثال المصرف للقواعد المتعلقة بعمليات بيع العملة الأجنبية.
9. تعزيز انظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر، وذلك لغرض تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام المالي فيها وضمان كفاءته بغية الوصول الى نظام مصرفي معافى من الازمات، وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ تم انجاز الاتي :

أ- تطبيق معايير التقييم الموحد على المصارف التجارية الاهلية العاملة في العراق كافة باستخدام نظام (CAMEL) في التقييم وبما يتلاءم مع البيئة المصرفية العراقية.

ب-تطبيق مقررات بازل (III) فيما يخص المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ، واصدار التعليمات الواجب اتباعها من قبل المصارف كافة.

ج- تقييم المصارف وفق مبدأ صافي الاستحقاق بشكل نصف سنوي واحتساب صافي الاستحقاق للمصارف المتعثرة خلال عام 2018 وحسب المنهج المعد لذلك .

د- اطلاق خطة فتح فروع للمصارف المجازة كافة لعام 2019 استناداً الى الاعمام المرقم بالعدد 4/0/3/9 في 2018/11/11.

1. هيكل الجهاز المصرفي لعام 2018

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2018 (71) مصرفاً، شملت (7) مصارف حكومية تتوزع على: -

- (6) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي حكومي واحد و(64) مصرفاً خاصاً، تتضمن (22) مصرفاً اسلامياً محلياً و (24) مصرفاً تجارياً محلياً و (16) مصرفا أجنبياً و (2) مصارف اسلامية اجنبية.

2. الوضع المالي للجهاز المصرفي

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2018 ارتفاعاً بنسبة (4.7 %) ليسجل مبلغ قدره (15.2) ترليون دينار مقابل (14.5) ترليون دينار عام 2017.

تركزت النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (11.7) ترليون دينار وبنسبة (77.6 %) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق، بلغت نسبة مساهمة المصارف الاجنبية (6.3 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فضلاً عن ارتفاع رؤوس أموال المصارف الإسلامية بنسبة (9.2 %) وبنسبة مساهمة (33.2 %).

فيما لم تسجل رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية أي تغيير لتبلغ نسبة مساهمتها (38 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.

وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية ارتفاعاً مقداره (25) مليار دينار، أي بنسبة (0.7 %) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (3.40) ترليون دينار مقابل (3.37) ترليون دينار عام 2017 مشكلة نسبة (22.5 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.

شكل (10) رؤوس اموال المصارف حكومية والاهلية لعام 2018 (مليون دينار)

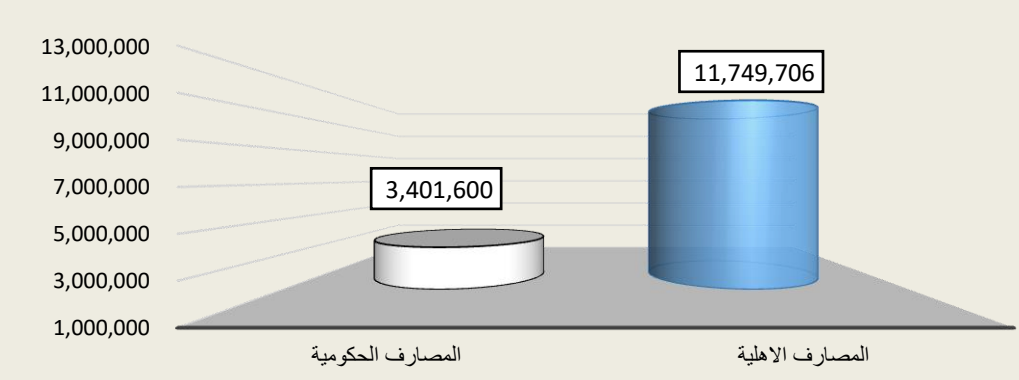

شكل (11) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق لعام 2018

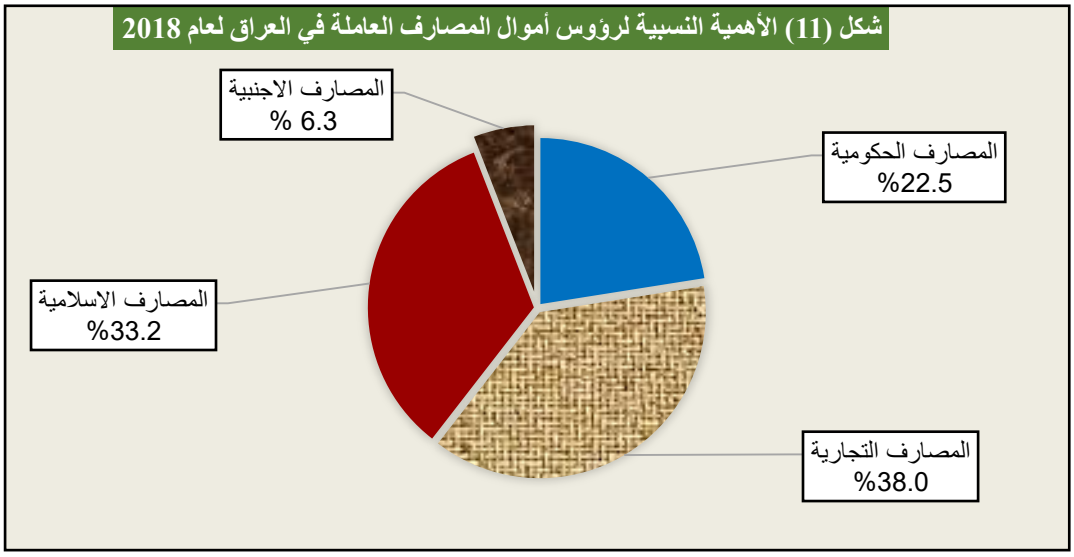

3- الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

يظهر من الميزانية الموحدة للمصارف التجارية ان مصادر التمويل الداخلية الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) ارتفعت خلال هذا العام بنسبة (6 %) عما كانت عليه في العام السابق لتبلغ (22) ترليون دينار مقابل (20.7) ترليون دينار نهاية عام 2017، فيما سجلت هذه المصادر ما نسبته (20.3 %) من مجموع المطلوبات.

أما مصادر التمويل الخارجية غيرالذاتية فقد ارتفعت من (82.3) ترليون دينار نهاية عام 2017 الى (86) ترليون دينار نهاية عام 2018، أي بنسبة زيادة (4.6 %) وبذلك فإن نسبة المصادر الخارجية الى مجموع المطلوبات تبلغ (79.7 %).

جانب الموجودات

ارتفعت الموجودات الأجنبية نهاية عام 2018 بنسبة (37.1 %) قياساً بالعام السابق لتصل الى (16.3) ترليون دينار مقابل (11.9) ترليون دينار نهاية العام السابق ، ويعزى ذلك الى ارتفاع بند الاستثمارات الأجنبية بنسبة (152 %) والارصدة المدينة خارج العراق لدى المصارف التجارية بنسبة (5.3 %)، وتباينت الموجودات النقدية للمصارف التجارية في قيم مكوناتها المتمثلة بالنقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة والذي سجل انخفاضا بنسبة (3.3 %) ليسجل (3.8) ترليون دينار مقابل (3.9) ترليون دينار نهاية العام السابق، فيما سجلت الودائع الجارية التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي ارتفاعا بنسبة (6.3 %) عن العام السابق لتصل الى (30) ترليون دينار مقابل (28.2) ترليون دينار نهاية عام 2017 وبنسبة

مساهمة بلغت (27.8 %) من مجموع موجودات المصارف، ويعزى ذلك الى إيقاف السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار مالا يزيد عن (50 %) من الـ(15 %) من الاحتياطي الإلزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد بموجب الأعمام المرقم (58816) والمؤرخ في 2018/2/11. وسجلت فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى انخفاضا بنسبة (9.5 %) عن العام السابق.

في المقابل سجلت الديون الحكومية ارتفاعا بنسبة (6.4 %) عن العام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (24 %) من موجودات المصارف لتسجل نسبة (25.9) تريليون دينار مقابل (24.4) تريليون دينار نهاية عام 2017، وارتفعت فقرة الأبنية بنسبة (5 %) قياساً بعام 2017، وبنسبة مساهمة بلغت (2.6%) من إجمالي موجودات الموازنة لتسجل (2.8) تريليون دينار مقابل (2.6) تريليون دينار نهاية عام 2017.

أما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (3.2- %) عن العام السابق لتسجل (4) تريليون دينار مقابل (4.2) تريليون دينار عن 2017.

شكل (12) الاهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2018

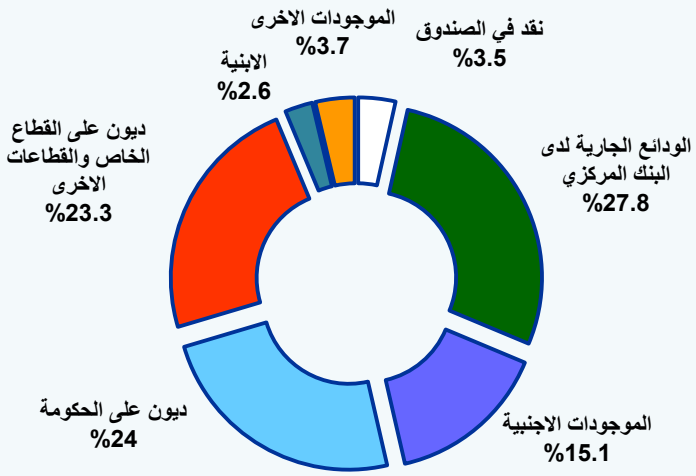

جانب المطلوبات

يلاحظ في جانب المطلوبات حصول زيادة في ودائع التوفير والثابتة والودائع الجارية بنسبة (10.8 %) و (8.8 %) على التوالي والتي ساهمت بنسبة (20.6 %) و (40 %) على التوالي من إجمالي الودائع. في المقابل سجلت ودائع الاعتمادات والكفالات انخفاضا بنسبة (12.2-%) عن العام السابق لتسجل (2.2) تريليون دينار مقابل (2.5) تريليون دينار للعام السابق وبنسبة مساهمة بسيطة بلغت (2.6 %) من إجمالي الودائع.

وسجلت الودائع الحكومية ارتفاعاً بنسبة (27.5 %) قياسا بالعام السابق لتسجل (30.7) ترليون دينار مقابل (24.1) ترليون دينار لعام 2017، لتبلغ نسبة مساهمتها (36.7 %) من اجمالي الودائع، ويعود ذلك الى زيادة إيرادات الحكومة أثر التحسن الحاصل في أسعار النفط الخام، وسجلت المطلوبات الأجنبية ارتفاعا بلغت نسبته (43.9 %) لتسجل أدنى مساهمة بلغت (1.2 %) من إجمالي مطلوبات (موجودات) الميزانية، جدول (8).

وكشفت الميزانية عن حركة رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات التي عكست الربحية الناجمة عن التوسع في الفعاليات المصرفية وبنسبة ارتفاع بلغت (6 %) عن العام السابق لتسجل (22) ترليون دينار مقابل (20.7) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (20.3 %) من إجمالي المطلوبات.

أما بخصوص فقرة المطلوبات الأخرى فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (88.2- %) عن العام السابق ولتساهم بنسبة (0.9 %) من اجمالي المطلوبات.

شكل (13) الاهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2018

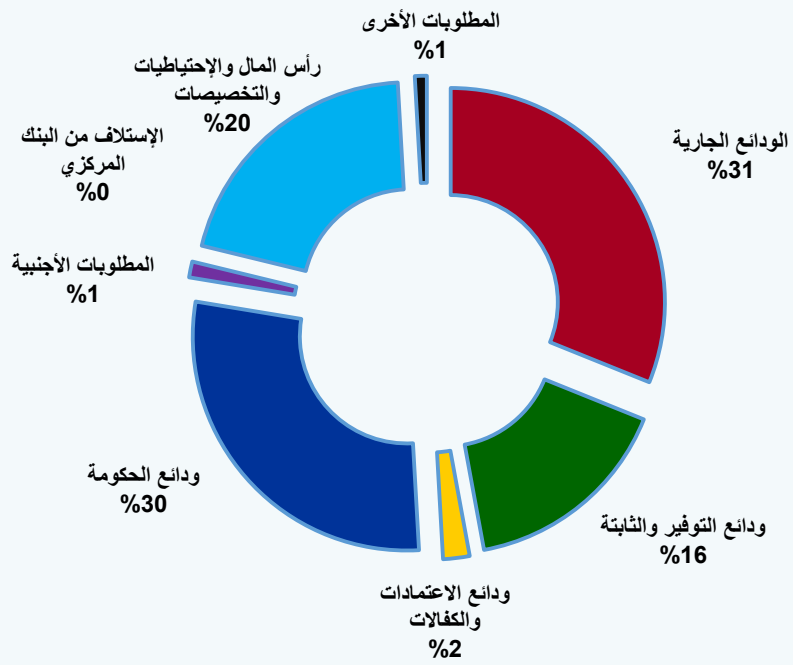

جدول (8)

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2017 – 2018

مليون دينار

الفقرات	Dec .2017	Dec .2018	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %
الموجودات				
نقد في الصندوق	3,893,345	3,766,417	(3.3)	3.5
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	28,215,678	29,988,161	6.3	27.8
الموجودات الأجنبية	11,902,000	16,312,099	37.1	15.1
ديون على الحكومة	24,373,280	25,943,000	6.4	24.0
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	27,809,664	25,179,810	(9.5)	23.3
الأبنية	2,632,766	2,764,188	5.0	2.6
الموجودات الأخرى	4,184,789	4,049,646	(3.2)	3.7
مجموع الموجودات أو المطلوبات	**103,011,522**	**108,003,321**	**4.8**	**100.0**
المطلوبات				
الودائع الجارية	30,818,242	33,536,505	8.8	31.1
ودائع التوفير والثابتة	15,612,025	17,301,980	10.8	16.0
ودائع الاعتمادات والكفالات	2,521,009	2,213,271	(12.2)	2.0
ودائع الحكومة	24,109,072	30,742,188	27.5	28.5
المطلوبات الأجنبية	874,005	1,257,700	43.9	1.2
الإستلاف من البنك المركزي	0	0	0	0
رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات	20,734,235	21,967,966	6.0	20.3
المطلوبات الأخرى	8,342,934	983,711	(88.2)	0.9

4 – الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2018 ارتفاعاً بمقدار (9.8) ترليون دينار أي بنسبة (14.7 %) عن مستواها المسجل عام 2017، لتشكل ما نسبته (30.6 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، لتصل الى (76.9) ترليون دينار مقابل (67) ترليون دينار عام 2017.

تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب القطاع

احتل قطاع الحكومة المركزية المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى من حيث نسب النمو، إذ سجل خلال هذا العام نمواً واضحاً لودائعه وبنسبة (50.4 %) قياساً بعام 2017 ليسجل (22.3) ترليون دينار مقابل (14.8) ترليون دينار للعام السابق، والذي يعود الى ارتفاع الودائع الجارية والثابتة بنسبة (61.9 %)، (14.7 %) على التوالي.

وسجل رصيد الودائع لدى القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة (4.9 %) قياساً بالعام السابق ليسجل (27.4) ترليون دينار مقابل (26.1) ترليون دينار للعام السابق، ويعزى ذلك الى النمو الحاصل في رصيد الودائع الثابتة وودائع التوفير بنسبة (22.6 %) و (11.3 %) على التوالي.

وجاء رصيد الودائع لدى المؤسسات العامة بالمرتبة الثالثة ليسجل نمواً بنسبة (4.2 %) قياساً بعام 2017، ليبلغ (27.3) ترليون دينار مقابل (26.2) ترليون دينار للعام السابق، ويعزى ذلك الى ارتفاع رصيد الودائع الثابتة والجارية بنسبة (5.2 %) و (4.1 %) على التوالي وكما موضح في ملحق الجدول (10).

شكل (14) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق حسب القطاع لعامي 2017- 2018 (ترليون دينار)

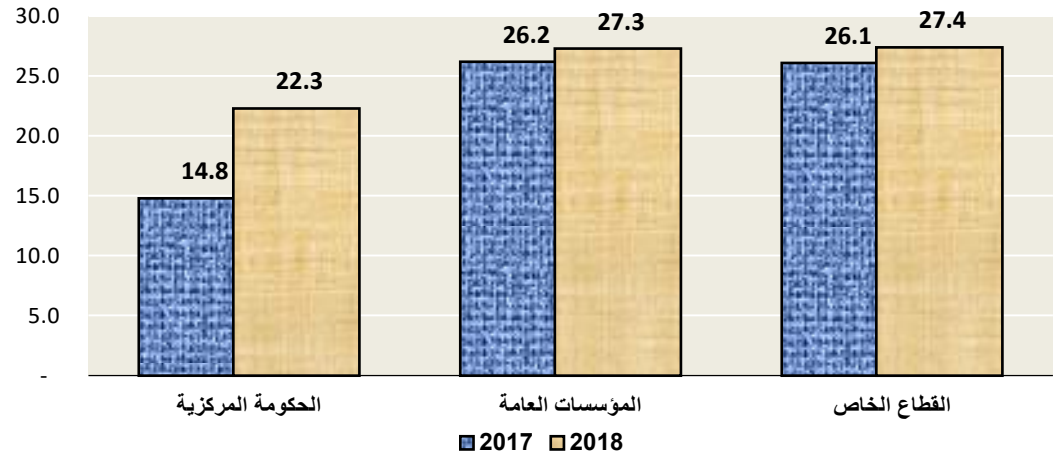

تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب النوع

احتلت الودائع الجارية خلال هذا العام المرتبة الاولى من حيث نسب النمو مقارنة بباقي الودائع لتسجل نمواً بلغت نسبته (15.9 %) عن العام السابق لتبلغ (55.5) ترليون دينار مقابل (47.8) ترليون دينار لعام 2017، تليها الودائع الثابتة بالمرتبة الثانية بنسبة (11.9 %)، لتحل ودائع التوفير بالمرتبة الثالثة والاخيرة بنسبة (11.3 %) قياساً بالعام السابق.

شكل (15) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق حسب نوع الوديعة لعامي 2017- 2018 (ترليون دينار)

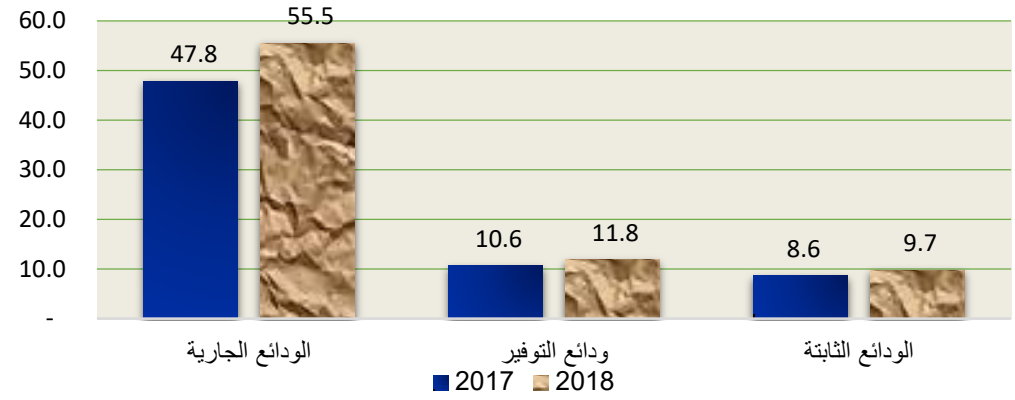

5 – الائتمان المصرفي

سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2018 ارتفاعاً مقداره (0.5) ترليون دينار، وبنسبة (1.4 %) عن العام السابق ليصل الى (38.5) ترليون دينار مقابل (38) ترليون دينار، مشكلاً ما نسبته (15.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

تحليل هيكل الائتمان الممنوح بحسب الجهة المقترضة

ارتفع رصيد الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص بنسبة (3.9 %) محتلاً المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (52.5 %) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، كما ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية (النقدية) الممنوحة الى الحكومة المركزية هذا العام بنسبة (38.3 %) مقارنة بالعام السابق والذي أحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته البالغة (40.5 %) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح، بالمقابل انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى المؤسسات العامة بنسبة (63-%) عن العام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (7 %) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

شكل (16) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق حسب القطاع لعامي 2017 – 2018(ترليون دينار)

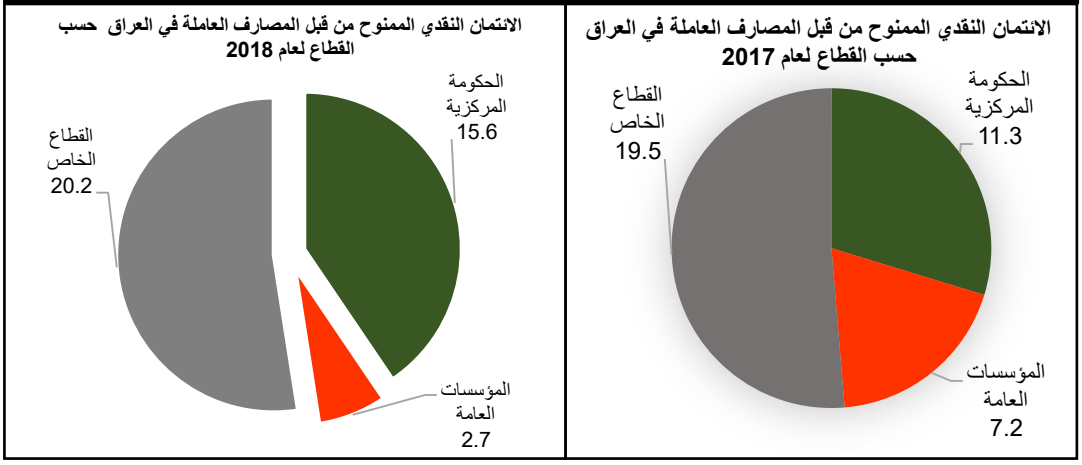

تحليل هيكل إجمالي التسهيلات القائمة حسب تصنيفها النوعي

استحوذت فقرة القروض والسلف غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لتسجل ما نسبته (80.9 %) من اجمالي رصيد الائتمان ولتسجل نسبة نمو بلغت (1 %)، تليها فقرة الديون المتأخرة التسديد لتسجل نسبة نمو بلغت (12.4 %) عن العام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (12.7 %) من إجمالي رصيد الائتمان، فيما انخفضت فقرتي رصيد الحسابات المكشوفة، والأوراق التجارية المخصومة بنسب(6.6-%) و (3.9- %) على التوالي وبمساهمة بلغت (5.7 %)، (0.7 %) على التوالي من اجمالي رصيد الائتمان الممنوح، ملحق جدول (11).

شكل (17) الائتمان النقدي حسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2017 -2018 (ترليون دينار)

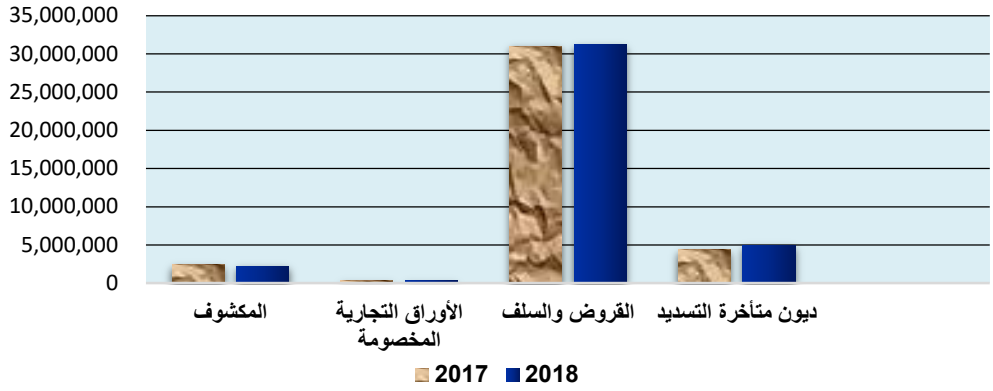

أما على صعيد التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق فقد سجل الائتمان النقدي لعام 2018 ارتفاعاً بنسبة (1.4 %) عن العام السابق ليسجل (38.5) ترليون دينار مقابل (37.9) ترليون دينار عام 2017. أحتل قطاع خدمات

المجتمع المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (35.9 %) يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (25.3 %)، ليأتي قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق بالمرتبة الثالثة وبنسبة (15.5 %) فيما سجلت بقية القطاعات ما نسبته (23.3 %) من إجمالي الائتمان النقدي.

شكل (18) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2018

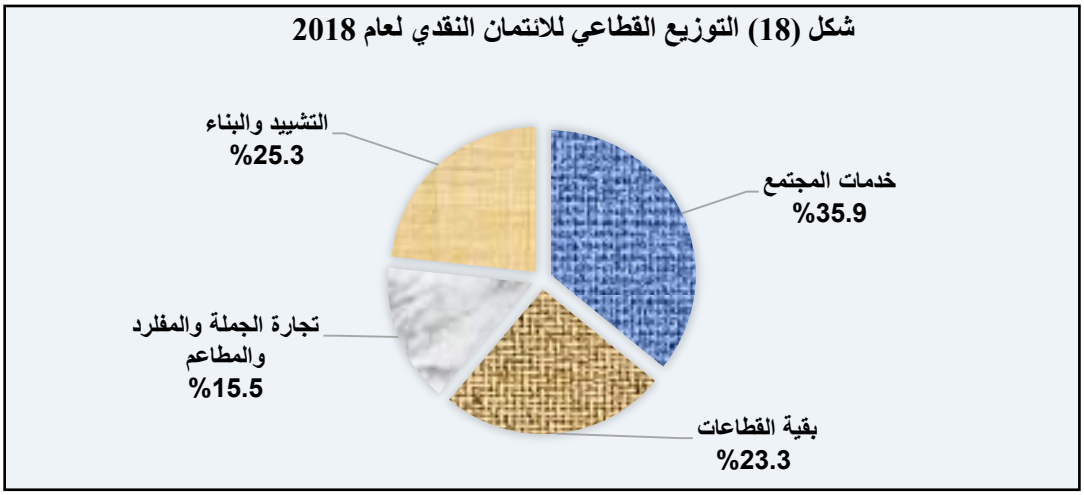

أما على صعيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2018 فقد سجل انخفاضا نسبته (8.4-%) عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (25.3) ترليون دينار مقابل (27.6) ترليون دينار عام 2017. وقد تصدر قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (74.5 %) ، فيما أحتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الثانية من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (9.1 %)، يليه قطاع العالم الخارجي ليسجل المرتبة الثالثة وبنسبة (8 %) ، بينما سجلت بقية القطاعات نسبة (8.4 %) من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح، كما هو في ملحق جدول (12).

شكل (19) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي لعام 2018

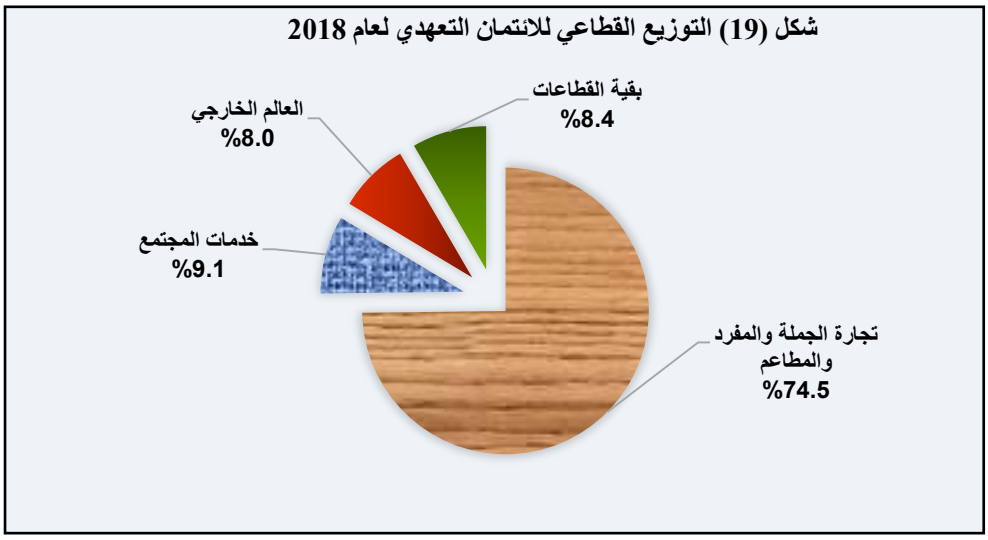

الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Developments in the Public Finance Sector

القطاع المالي

- سجلت الإيرادات العامة الفعلية ارتفاعاً بنسبة (37.8%) قياساً بالعام السابق 2017 مشكلة ما نسبته (42.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي.
- سجل الانفاق العام الفعلي ارتفاعاً بنسبة (7.1 %) قياساً بالعام 2017 ليشكل ما نسبته (32.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكما مبين في الجدول (9).

جدول (9)

تطورات الإيرادات والانفاق العام الفعلي للموازنة العامة للدولة للمدة (2017 –2018)

مليار دينار

الابواب	2017	2018
الإيرادات الفعلية	77335.9	106569.8
معدل النمو %	42.1	37.8
النفقات الفعلية	75490.1	80873.2
معدل النمو%	12.6	7.1

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

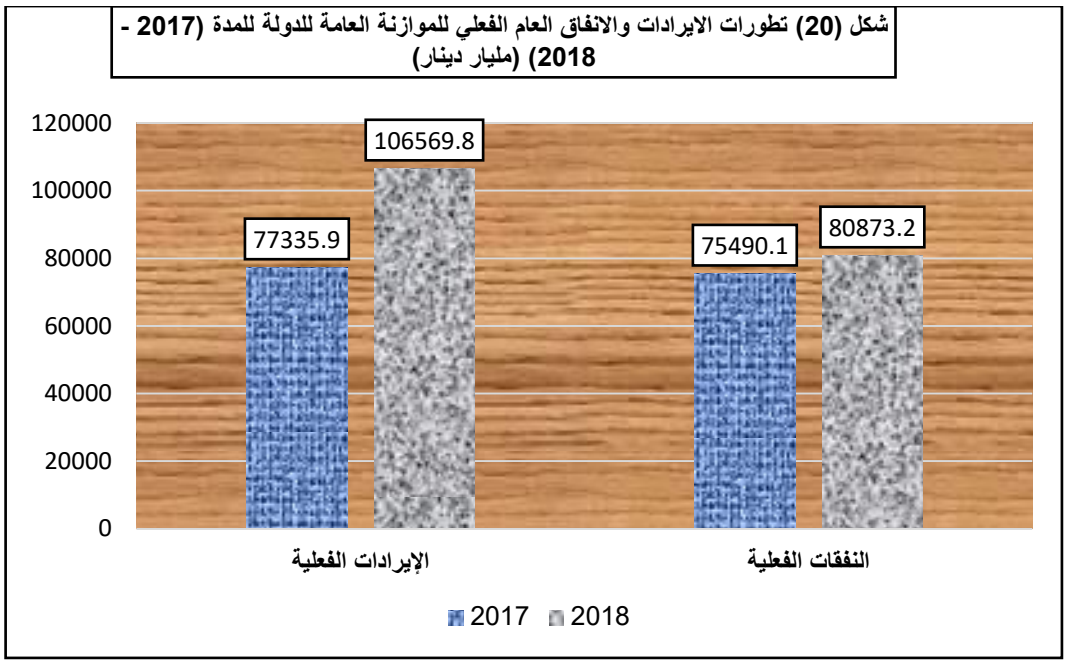

اولاً: الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة لعام 2018 ارتفاعاً بنسبة (37.8 %) لتبلغ (106.5) تريليون دينار مقابل (77.3) تريليون دينار لعام 2017 مشكلة بذلك ما نسبته (42.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ملحق جدول (13)، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (46.9 %) نتيجة زيادة أسعار النفط الخام، حيث استأثرت الإيرادات النفطية بالحصة الأكبر من اجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة مساهمتها (89.7 %) وبمبلغ قدره (95.6) تريليون دينار، فضلا عن ارتفاع كل من الايرادات الراسمالية، الرسوم، الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام بنسبة (43.5%، 30.0 %، 28.1 %، 14.8%) على التوالي.

فيما سجلت كل من الضرائب على الايرادات التحويلية، الإيرادات الأخرى والضرائب على الدخول والثروات، هذا العام انخفاضاً بنسبة (27.9- %، 24.8-% و24.5- %) على التوالي، وكما موضح في جدول (10).

جدول (10)

معدل نمو أبواب الإيرادات الفعلية مرتبة بحسب نسب مساهمتها في اجمالي الإيرادات لعام 2018

أبواب الإيرادات	معدل النمو%	نسبة المساهمة%
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	46.9	89.7
الضرائب على الدخول والثروات	-24.5	3.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	28.1	2.1
إيرادات اخرى	-24.8	1.6
الإيرادات التحويلية	-27.9	1.5
الرسوم	43.5	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	14.8	0.8
الإيرادات الرأسمالية	30.0	0.1
المجموع الكلي	37.8	100.0

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

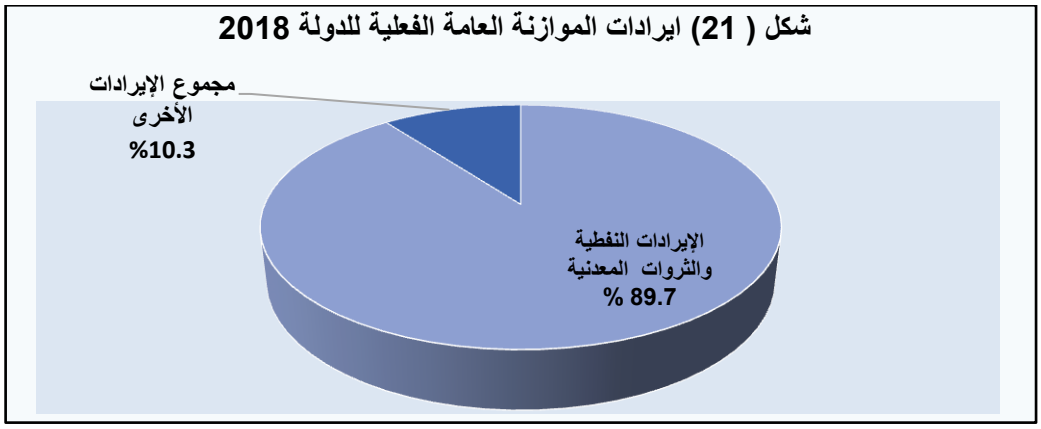

ثانياً: الانفاق العام

سجل الانفاق العام نمواً هذا العام بنسبة (7.1 %) ليبلغ (80.9) ترليون دينار مقابل (75.5) ترليون دينار عام 2017 مشكلا ما نسبته (32.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويعزى هذا الارتفاع الى نمو الانفاق الجاري بنسبة (13.6 %) فيما سجل الانفاق الاستثماري انخفاضاً بنسبة (16.1– %)، وكما مبين في الجدول (11).

جدول (11)

الانفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2017 و2018

مليار دينار

الانفاق العام	المبلغ		نسبة التغير%	النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية%	
	2017	2018		2017	2018
الانفاق الجاري	59025.6	67052.9	13.6	26.1	26.7
الانفاق الاستثماري	16464.5	13820.3	-16.1	7.3	5.5
اجمالي الانفاق العام الفعلي	75490.1	80873.2	7.1	33.4	32.2

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

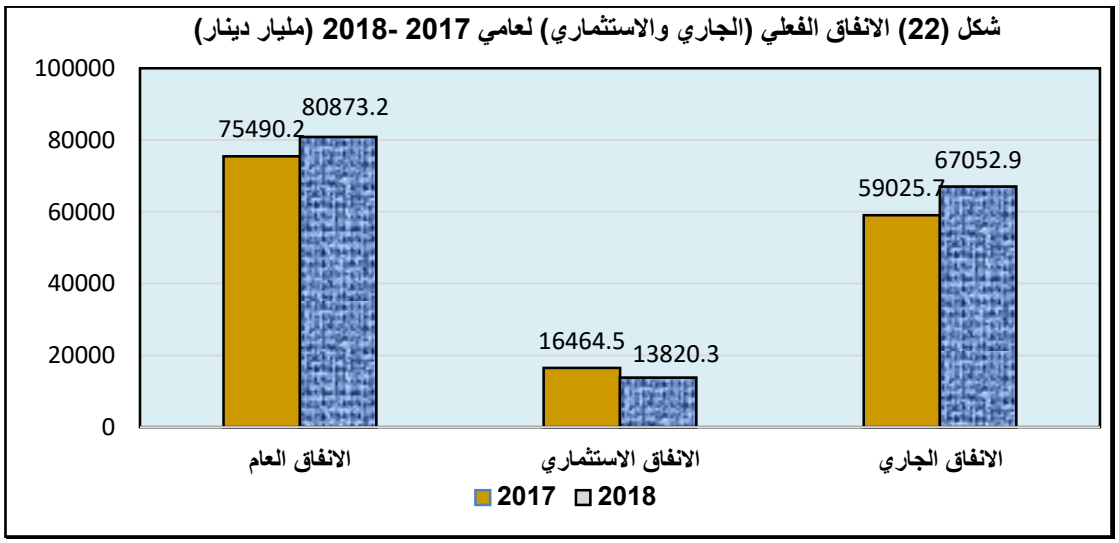

1- الانفاق الجاري

سجل الانفاق الجاري نمواً خلال هذا العام بنسبة (13.6 %) ليبلغ (67.1) ترليون دينار مقابل (59) ترليون دينار لعام 2017، كما في ملحق جدول (14). مشكلا نسبة (26.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك الى ارتفاع اغلب مكونات الانفاق الجاري لاسيما المنح والاعانات وخدمة الدين والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة (63.8 %)، فيما ارتفعت باقي ابواب الصرف بنسب متفاوتة تراوحت بين (28.0 % كحد أعلى و2.3 % كحد أدنى)، بالمقابل سجل الانفاق على كل من المستلزمات الخدمية، والالتزامات والمساهمات انخفاضاً بنسبة (40.4- %) و(26.6- %) على التوالي، وكما موضح في جدول (12).

جدول (12)

معدل نمو أبواب الصرف (الانفاق الجاري) ونسب مساهمتها في اجمالي الانفاق الجاري لعام 2018

أبواب الصرف	معدل النمو%	نسبة المساهمة%
تعويضات الموظفين	9.0	53.4
الرعاية الاجتماعية	2.3	22.6
المنح والاعانات وخدمة الدين	63.8	16.7
المستلزمات السلعية	18.8	5.2
المستلزمات الخدمية	-40.4	0.7
صيانة الموجودات	13.3	0.6
البرامج الخاصة	28.0	0.5
النفقات الرأسمالية	6.7	0.2
الالتزامات والمساهمات	-26.6	0.1
المجموع	13.6	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

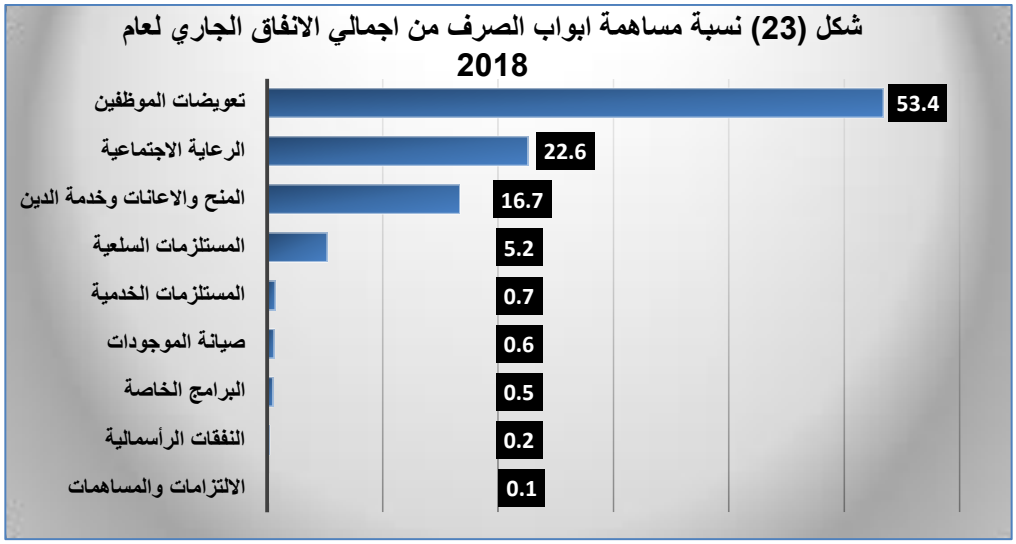

2- الانفاق الاستثماري

سجل الانفاق الاستثماري لعام 2018 نمواً سالباً بلغت نسبته (16.1-%) ليبلغ (13.8) ترليون دينار مقابل (16.5) ترليون دينار عام 2017 كما في ملحق جدول (15). ليسجل ما نسبته (5.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . استحوذ القطاع الصناعي على اعلى نسبة تخصيص من إجمالي الإنفاق الاستثماري، إذ سجل نسبة (80.6%)، يليه قطاع المباني والخدمات مشكلا نسبة (14.6%)، فيما تراوحت بقية القطاعات بين (2.6% كحد اعلى و0.6% كحد ادنى)، كما موضح في جدول (13).

جدول (13)

معدل نمو أبواب الصرف (الإنفاق الاستثماري) ونسب مساهمتها في إجمالي الإنفاق الاستثماري لعام 2018

أبواب الصرف	نسبة النمو %	نسبة المساهمة في اجمالي النفقات الاستثمارية%
القطاع الصناعي	-21.6	80.6
قطاع المباني والخدمات	6.3	14.6
قطاع النقل والاتصالات	58.0	2.6
القطاع الزراعي	452.9	1.6
قطاع التربية والتعليم	-14.9	0.6
المجموع	-16.1	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

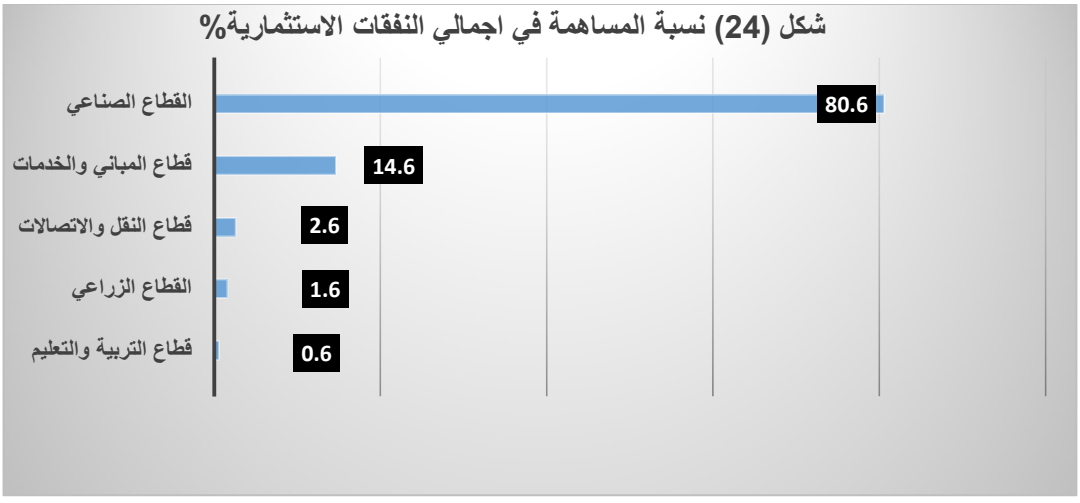

الفصل الخامس

تطورات القطاع الخارجي

وميزان المدفوعات العراقي

Developments of External Sector and Iraqi Balance of Payments

القطاع الخارجي

أولاً- التجارة الخارجية

سَجل حجم التجارة الخارجية ارتفاعا بلغت نسبته (39.4%) ليبلغ (133) مليـــار دولار، مقابل (95.4) مليار دولار، ويعزى ذلك الى ارتفاع قيمة كل من الصادرات والاستيرادات، إذ ارتفعت الصادرات بنسبة (51.6 %) لتسجل (87.3) مليار دولار مقابل (57.6) مليار دولار، وذلك لارتفاع صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الـــى (86.6) مليـــار دولار مقابل (57.1) مليار دولار للعام السابق، نتيجة لارتفاع معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية الى (65.6) دولار للبرميل الواحد مقارنة مع (49.3) دولار عـــام 2017، كمـــا ارتفعت الاستيرادات على أساس سيف بنسبة (20.8%) عن العام السابق لتســـجل (45.7) مليار دولار مقابل (37.9) مليار دولار عام 2017، وكما موضح في الجدول (14).

جدول (14)

مؤشر حجم التجارة الخارجية لعامي 2017 – 2018

(مليون دولار)

	2017	2018
حجم التجارة الخارجية	95425	132996
الصادرات	57559	87260
الاستيرادات*	37866	45736

*احتساب الاستيرادات على أساس سيف

البيانات أولية قابلة للتعديل

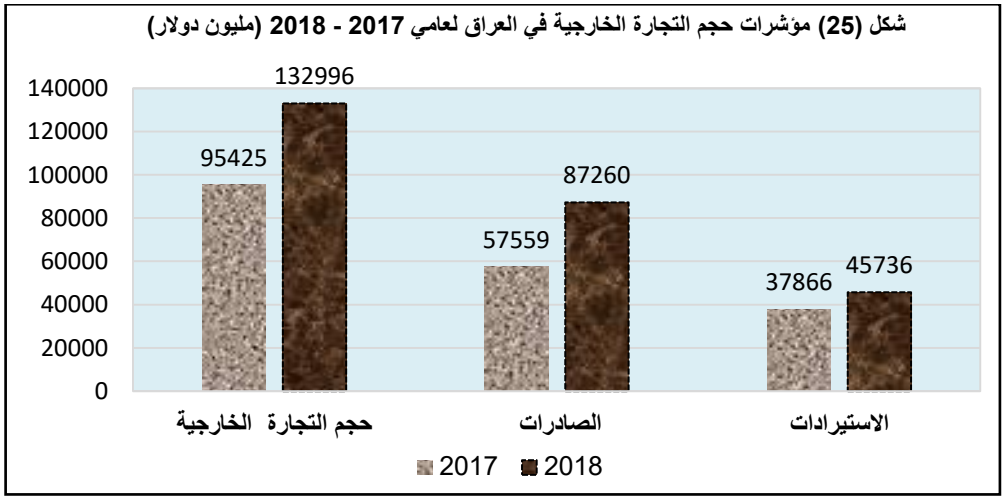

1- أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

احتلت الدول الاسيوية هذا العام المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، اذ شكلت صادرات واستيرادات العراق الى الدول الاسيوية مانسبته (64.4%) و (65.2%) من اجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي ، تليها دول أوربا الغربية في الشراكة التجارية، اذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق الى تلك المنطقة (20%) من إجمالي الصادرات، فيما بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (13.6%) من اجمالي الاستيرادات، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الى كل من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (12.7% ،2%) من اجمالي الصادرات على التوالي، وساهمت الاستيرادات بما نسبته (4.5%، 8.8%) من اجمالي الاستيرادات على التوالي، فيما شكلت نسبة صادرات واستيرادات العراق الى باقي دول العالم مانسبته (11% و8%) من اجمالي الصادرات والاستيرادات ، كما هو موضح في الجدول (15) .

جدول (15)

تطور حجم التجارة مع اهم الشركاء التجاريين خلال عامي 2017 – 2018

مليون دولار

الدولة	2017		2018		المساهمة في اجمالي الصادرات عام 2018 %	المساهمة في اجمالي الاستيرادات عام 2018 %
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات*		
الدول العربية	1529	2611	1785	4046	2.0	8.8
دول اوربا الغربية	12470	4977	17412	6199	20.0	13.5
دول اوربا الشرقية	402	2251	525	2039	0.6	4.5
دول اسيا	33928	25123	56153	29800	64.4	65.2
دول افريقيا عدا العربية	3	16	4	69	0.0	0.2
دول أمريكا الشمالية	9113	1446	11048	2074	12.7	4.5
دول أمريكا الوسطى	0.0	54	0.0	44	0.0	0.1
دول أمريكا الجنوبية	114	1300	333	1206	0.3	2.6
دول اوقيانوسيا	0.0	88	0.0	259	0.0	0.6
المجموع	57559	37866	87260	45736	100.0	100.0

البيانات أولية قابلة للتعديل

***قيمة الاستيرادات على أساس سيف**

شكل (26) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق حسب التوزيع الجغرافي لعام 2018

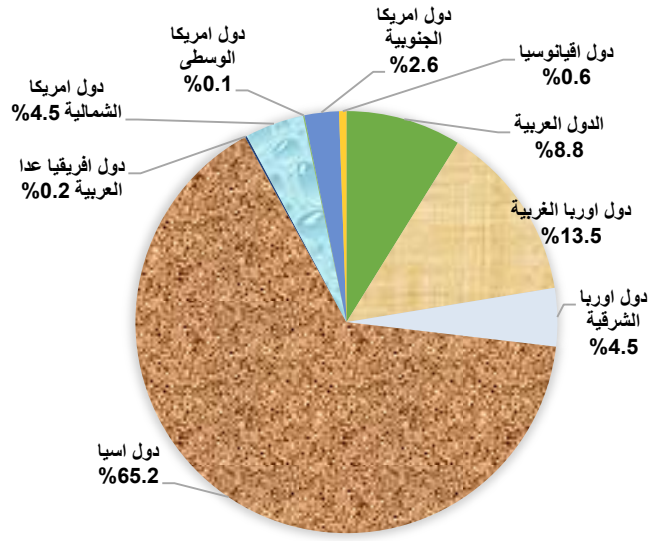

شكل (27) الاهمية النسبية للصادرات العراقية حسب التوزيع الجغرافي لعام 2018

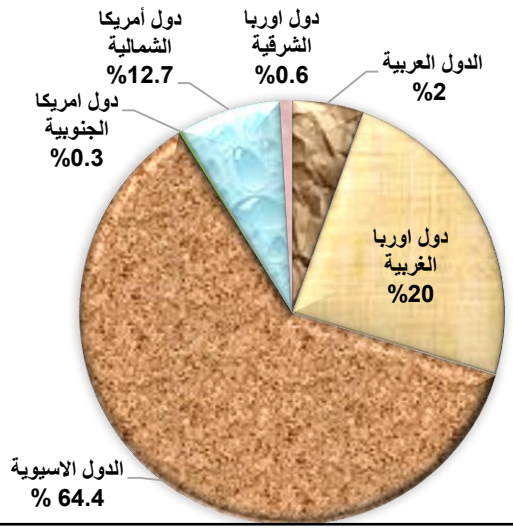

2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) اعلى نسبة مساهمة والتي بلغت (99.3%) من اجمالي الصادرات، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، سلع مصنعة، مكائن ومعدات نقل) النسبة المتبقية والبالغة (0.7%) من اجمالي الصادرات عام 2018، وكما مبين في جدول (16).

جدول (16) الهيكل السلعي للصادرات العراقية لعام 2017 – 2018

مليون دولار

السلع	2017	الاهمية النسبية %	2018	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	161	0.3	244	0.3
المشروبات والتبغ	0	0.0	0	0.0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	86	0.1	131	0.1
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	57127	99.3	86606	99.3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.0	0	0.0
المواد الكيمياوية	6	0.0	9	0.0
سلع مصنعة	29	0.1	44	0.1
مكائن ومعدات نقل	138	0.2	209	0.2
مصنوعات متنوعة	0	0.0	0	0.0
السلع غير المصنفة	12	0.0	17	0.0
المجموع	57559	100.0	87260	100.0

***تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية**

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (28) الهيكل السلعي للصادرات العراقية لعام 2018

3- التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الاولى في سلم ترتيب الاولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) ، تليها فقرتي (مصنوعات متنوعة) و (سلع مصنعة) بنسبة (15.8%) و (11.4%) على التوالي، وسجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)،(المواد الكيمياوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، اما الفقرات المتبقية (السلع غير المصنفة)، (المواد الخام باستثناء الوقود)، (المشروبات والتبغ) فقد سجلت (2.9%، 1.8%، 1.3%) من اجمالي الاستيرادات على التوالي ، وكما مبين في جدول (17).

جدول (17)

الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية لعام 2018

مليون دولار

السلع	2017	الأهمية النسبية %	2018	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2045	5.4	2470	5.4
المشروبات والتبغ	492	1.3	595	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	682	1.8	823	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	3711	9.8	4482	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2423	6.4	2927	6.4
المواد الكيمياوية	2537	6.7	3064	6.7
سلع مصنعة	4317	11.4	5214	11.4
مكائن ومعدات نقل	14578	38.5	17609	38.5
مصنوعات متنوعة	5983	15.8	7226	15.8
السلع غير المصنفة	1098	2.9	1326	2.9
المجموع	37866	100.0	45736	100.0

ملاحظة: قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)

***تتضمن المنتجات النفطية المستوردة.**

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (29) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عام 2018

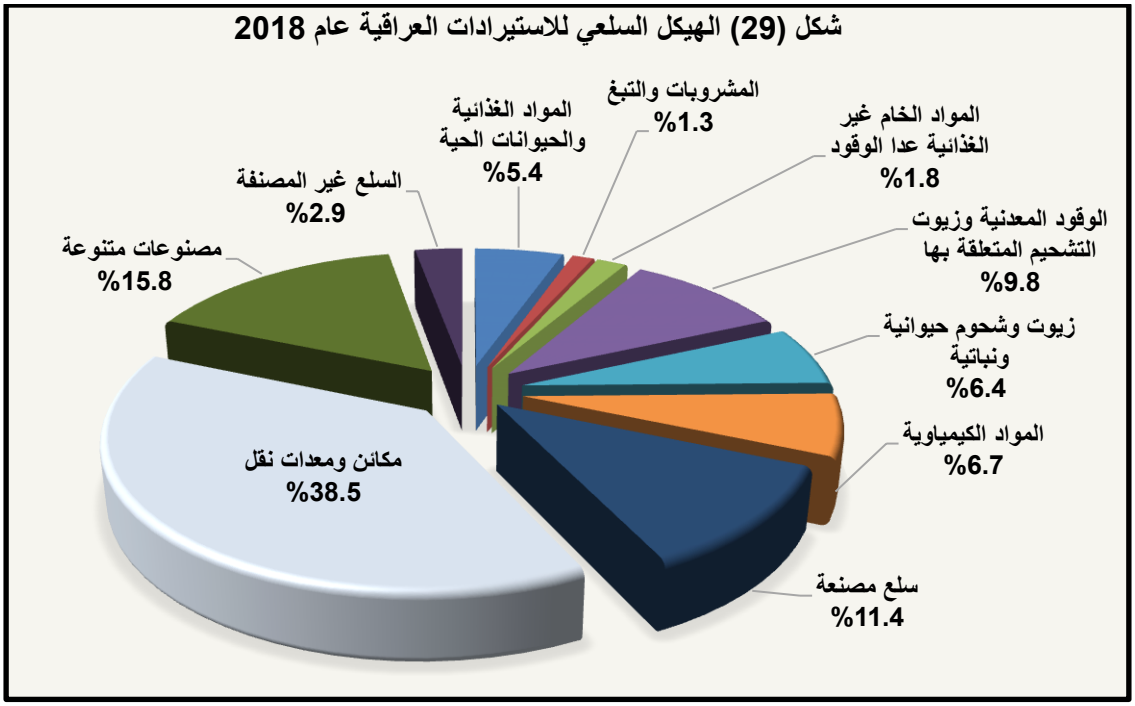

ثانياً: ميزان المدفوعات

أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2018 فائضاً مقداره (6595.8) مليون دولار الذي انعكس في الزيادة المتحققة في التغير الحاصل في الاصول الاحتياطية خلال هذه المدة . لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض والتي تنعكس من خـــلال إستعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي على النحو الآتي :-

شكل (30) ميزان المدفوعات العراقي لعام 2018 (مليون دولار)

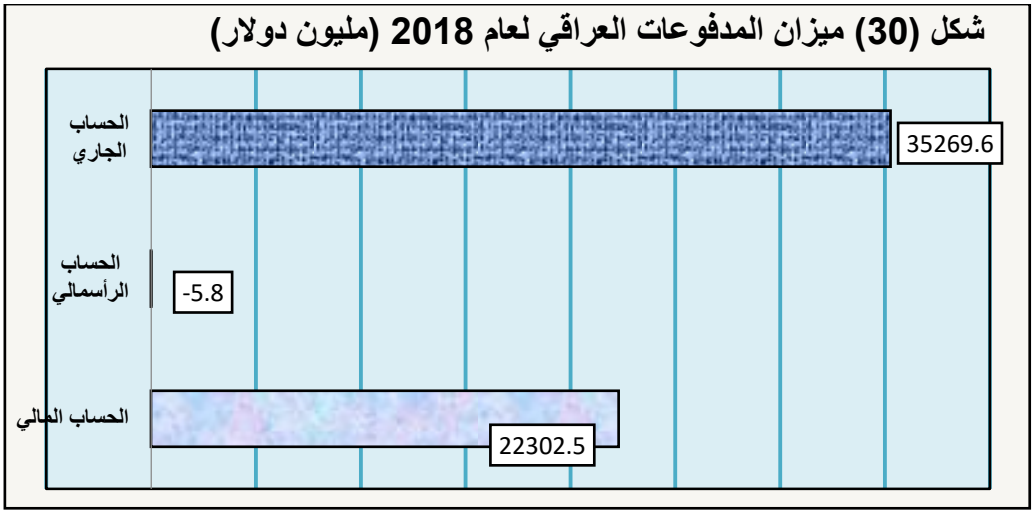

اولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (35269.6) مليون دولار خلال عام 2018، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي :-

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2018 فائضاً بقيمة (48384.3) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (87260.0) مليون دولار، بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (10945.6) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (38875.7) مليون دولار.

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2018 عجزاً مقداره (12429.5) مليون دولار وجاء العجز المتحقق في هذا الحساب نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (18000.3) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الإستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب .

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (5570.8) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة .

3- حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2018 عجزاً بلغ (1754.0) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب :-

أ- تعويضات العاملين : تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة، وحقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2018 فائضاً بلغ (33.3) مليون دولار .

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1787.3) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة الى الخارج، إضافة الى مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

4- حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2018 فائضاً مقداره (1068.8) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات في جانب التحويلات الرسمية البالغة (1286.6) مليون دولار عن المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية الى النازحين من المناطق الساخنة، في حين حقق جانب المدفوعات لهذا الحساب مبلغاً مقداره (394.3) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (176.5) مليون دولار، عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيميين الى ذويهم، وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة، إضافة الى المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الإنسانية عدا الدولية للنازحين من المناطق الساخنة.

ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2018 عجزاً مقداره (5.8) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة إضافة الى المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل منظمات دولية .

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2018 مبلغاً مقداره (22302.5) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية ، وفيمايأتي إستعراضاً لمكونات هذا الحساب :

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2018 مبلغاً مقداره (5073.5) مليون دولار ، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (188.4) مليون دولار ، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (4885.1) مليون دولار ، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق .

2- صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال عام 2018 انخفاضاً مقداره (21.8) مليون دولار، نتيجة الانخفاض في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (14.1) مليون دولار، في حين حققت القطاعات الأخرى زيادة في كل من الأصول المالية نتيجة استثمار العراقيين في المحافظ الاستثمارية في الخارج بقيمة (1.5) مليون دولار ، وزيادة في الخصوم المالية نتيجة استثمار غير المقيمين في المحافظ الاستثمارية في العراق بقيمة (9.2) مليون دولار.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2018 مبلغاً مقداره (10655.0) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى بقيمة (3774.0، 8661.0) مليون دولار على التوالي ، وحقق جانب المطلوبات لهذا الحساب زيادة في الخصوم المالية لكل من القطاع الرسمي بقيمة (1011.0) مليون دولار نتيجة زيادة المسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق البالغة (2037.3) مليون دولار فيما بلغت تسديدات الأقساط عن هذه القروض قيمة مقدارها (1070.8) مليون دولار وزيادة التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (44.5) مليون دولار، وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى زيادة مقدارها (326.0) مليون دولار، فيما حقق صافي الودائع في الخارج للقطاع غير المصرفي انخفاضاً بلغ (443.0) مليون دولار.

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2018 فائضاً بلغ (6595.8) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية من العملة والودائع في البنوك الخارجية والاستثمار في محفظة الأوراق المالية للبنك المركزي في الخارج .

5- فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2018، مبلغاً قدره (12961.3) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغطَ بالكامل لعدم توافرها من المصدر.

الفصل السادس

تطورات نظام المدفوعات العراقي

Developments of the Iraqi Payment System

تطورات نظام المدفوعات العراقي

يُعد نظام المدفوعات العراقي نظاماً للأشراف والرقابة على العمليات المالية المنفذة من خلال الأنظمة بالإضافة إلى الإشراف على المشاركين في الأنظمة من مصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني ووضع الخطط لانجاز المشاريع.

تشير أهم التطورات في نظام المدفوعات لعام 2018 الى الآتي:-

1. الانتهاء من تقييم امتثال نظام المدفوعات الالكتروني العراقي للمبادئ الدولية وتحليل أنظمة المدفوعات العراقية وبما ينسجم مع المعايير الدولية (PFMIs).
2. الانطلاق الفعلي لنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) للمصارف (بابل، الجنوب ، الرشيد ، الموصل، بيبلوس، نور العراق، جيهان، البحر المتوسط، الاستثمار وأبو ظبي) بعد الانتهاء من الاجراءات الادارية والفنية والتنظيمية واستكمال عملية الربط مع المقسم الوطني من قبلهم .
3. مباشرة مجلس المدفوعات الوطني العراقي اعماله بتاريخ 2018/5/17، والذي يعد حلقة استشارية لدعم البنك المركزي في تحديد أهدافه وتوضيح التوجه الستراتيجي له ووضع الستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها.
4. تفعيل آلية الاقراض النهاري (ILF) لغرض توفير السيولة لاستخدامها في حالة تعذر المصرف عن الايفاء بالتزاماته اوتغطية عملياته المتوقفة.
5. تفعيل منتج شهادات الإيداع الإسلامية ICD في نظام CSD لغرض تنويع الاستثمار للمصارف الإسلامية حيث تم اصدار اول شهادة ايداع بتاريخ 2018/1/16 والذي تم بموجب تعاقد بين البنك المركزي والمصارف الاسلامية من جهة ومع البورصات من جهة اخرى مقابل تحقيق ارباح ضمنية بموجب عقد المرابحة.
6. حصول عدد من شركات الدفع الالكتروني على الترخيص لغرض الاشتراك في نظام الدفع بالتجزئة والعمل كمحصل ومصدر ومعالج للبطاقات المسبقة الدفع ومعالجة التسويات وبالتنسيق مع الدوائر المعنية كـ(البوابة الوطنية ،اموال/كمصدر ، محصل ومعالج) و(الشبكة الدولية ، يانا/ كمصدر ومعالج).
7. تمت مشاركة (70) مصرفاً في نظام التسوية الاجمالية (RTGS) اضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين ، الى جانب اشتراك (3) مصارف بالاضافة الى وزارة المالية في نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) و(73) فرع من فروع المصارف في النظام المحدث ليبلغ العدد الكلي لفروع

المصارف المشاركة (689) فرع، بالاضافة الى اشتراك (5) مصارف و(45) فرع في نظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (IBCS) ليبلغ العدد الكلي للفروع المشاركة (341) فرع، و اشراك (10) مصارف و(4) شركات في نظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) عن طريق البطاقات المحلية ليبلغ العدد الكلي للمصارف المشاركة (21) مصرف وللشركات المشاركة (6) شركات، والجدول (18) يوضح عدد التحويلات والمبالغ المحولة بالدينار والدولار.

جدول (18) المبالغ المحولة بالدينار والدولار من قبل المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي.

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار	عدد التحويلات بالدولار	المبلغ بالدينار ترليون دينار	المبلغ بالدولار مليون دولار
نظام RTGS	(59,897)	(19,158)	(173.8)	(4.7)
نظام C- CAH أ- أوامر الدفع الدائنة CT	(507,057)	(5,234)	(3.4)	(44.5)
ب- الصكوك الالكترونية CH	(608,503)	(2,039)	(31.4)	(549.6)
نظام IBCS أ- أوامر الدفع الدائنة CT	(218,735)	(582)	(3.1)	(66.5)
ب- الصكوك الالكترونية CH	(673,004)	(83)	(27.1)	(21.3)
نظام IRPSI – التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	(101,775)	(3,327)	(4.5)	(0.7)

اما عن الخطط المستقبلية لتطوير انظمة الدفع الإلكتروني في العراق وكما هو موضح في الشكل (31) توجد خمسة مشاريع يجري العمل على تحقيقها حالياً تتمثل في :

1- **تفعيل ادوات الدين المباشر (Debit Collection).**

2- وضع المعايير والمقاييس الفنية لخدمات الدفع الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف.

3- **تنفيذ نظام الدفع السريع (Fast Payment).**

4- **تنفيذ نظام الإجور (Wages System).**

5- اكتمال تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية .

شكل (31)

الخطط المستقبلية لتطوير انظمة الدفع الإلكتروني في العراق لعام 2018

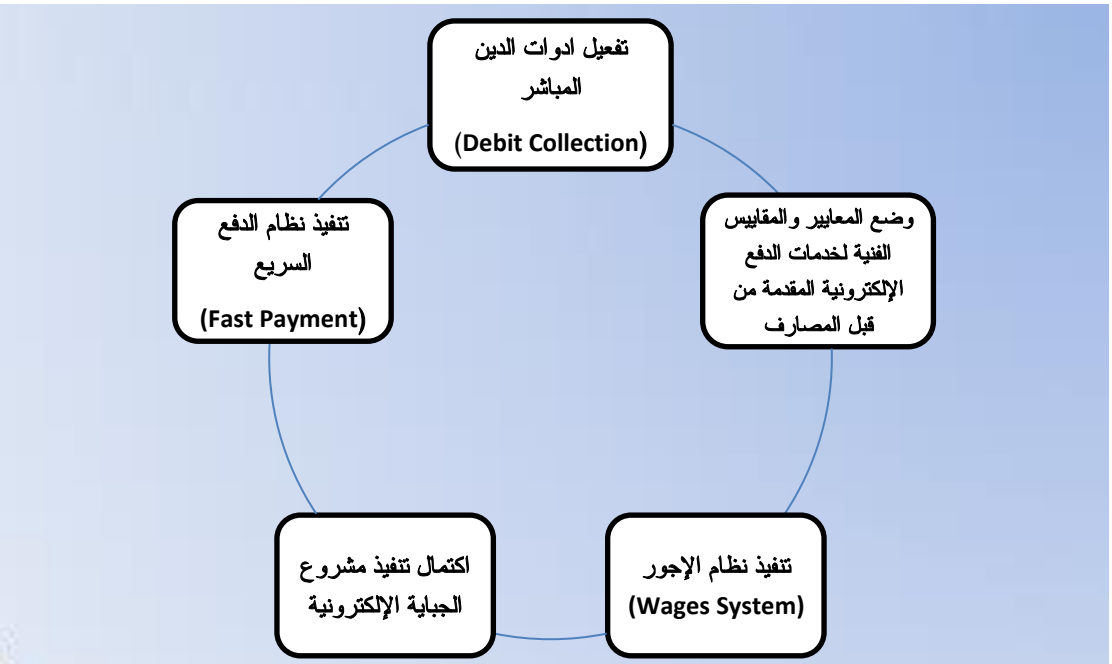

- **الشمول المالي**

يعد الشمول المالي احد الاهداف الرئيسة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي (2016-2020) ، وقد عمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من الخطوات المهمة التي اتخذها في هذا الصدد من ابرزها هي :

- اعتماد ستراتيجيتين الاولى قصيرة الاجل (2018-2020) والتي تم اعدادها من قبل البنك المركزي ، والثانية طويلة الاجل يجري العمل على اعدادها مع صندوق النقد العربي وعدد من الجهات ذات العلاقة بغية رفع نسبة الشمول المالي في العراق .
- استقبال بعثة من صندوق النقد العربي ضمت ممثلين عن (البنك الدولي ، منظمة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ومنظمة الوكالة الالمانية للتنمية ((GIZ للتعرف على واقع الشمول المالي الحالي في العراق .
- ضمن مشروع توطين رواتب موظفي الدولة تمَّ توطين رواتب موظفي الدولة لعام 2018 بواقع (124) وحدة انفاق ، وبذلك بلغ مجموع وحدات الانفاق التي تم توطينها منذ بداية المشروع (130) وحدة.

الملاحق الإحصائية
Statistical Appendices

ملحق جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2017-2018

سنة الاساس 2007=100
(مليار دينار)

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2017	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2018	الاهمية النسبية %	نسبة التغير%
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	3863.2	2854.9	1.4	26.1-
التعدين والمقالع :-	129839.6	128081.5	63.8	1.4-
ـ النفط الخام	129589.1	127885.4	63.7	1.3-
ـ الانواع الاخرى من التعدين	250.5	196.1	0.1	21.7-
الصناعة التحويلية	2353.9	1792.0	0.9	23.9-
الكهرباء والماء	1938.6	2116.9	1.0	9.2
البناء والتشييد	5806.5	4386.4	2.2	24.5-
النقل والاتصالات والخزن	16121.6	17787.1	8.9	10.3
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	13448.3	14244.8	7.1	5.9
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال:-	10134.5	10445	5.2	3.1
ـ البنوك والتأمين	2157.4	2460.1	1.2	14.0
ـ ملكية دور السكن	7977.1	7984.9	4.0	0.1
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	19102	19187	9.5	0.4
الحكومة العامة	14881.4	14880.8	7.4	0.0
الخدمات الشخصية	4220.6	4306.2	2.1	2.0
المجموع حسب الانشطة	202608.2	200895.6	100	0.8-
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1548.8	1766.3	—	—
الناتج المحلي الاجمالي	201059.4	199129.3	—	1.0-

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

ملحق جدول (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2017 -2018

(مليار دينار)

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2017	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2018	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	6598.4	4897.6	1.9	-25.8
التعدين والمقالع :-	89065	118198.3	46.4	32.7
ـ النفط الخام	88664.8	117856.3	46.3	32.9
ـ الانواع الاخرى من التعدين	400.2	341.9	0.1	-14.6
الصناعة التحويلية	5889.5	4509.7	1.8	-23.4
الكهرباء والماء	6486.4	7358.9	2.9	13.5
البناء والتشييد	12980.3	10685	4.2	-17.7
النقل والاتصالات والخزن	23924.5	26687.9	10.5	11.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	18397.3	19519.4	7.7	6.1
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال:-	19190.6	19284.8	7.6	0.5
ـ البنوك والتأمين	4137.9	4599.2	1.8	11.1
ـ ملكية دور السكن	15052.7	14685.6	5.8	-2.4
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	46160.9	43225.1	17.0	-6.4
الحكومة العامة	39164.5	36019.7	14.2	-8.0
الخدمات الشخصية	6996.4	7205.5	2.8	3.0
المجموع حسب الانشطة	228693	254366.7	100	11.2
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	2970.6	3302.2	—	—
الناتج المحلي الاجمالي	225722.4	251064.5	—	11.2

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

ملحق جدول (3)

عــرض النقــد (M2،M1) ومكوناته لأشهر عامي 2017 – 2018

(مليار دينار)

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني2017	40,803.9	34,671.1	75,475.0	14,979.1	90,454.1
شباط	40,474.0	34,853.8	75,327.8	15,031.3	90,359.1
آذار	40,175.4	35,179.3	75,354.7	14,825.4	90,180.1
نيسان	39,725.1	34,243.8	73,968.9	14,886.4	88,855.3
أيّار	39,975.6	34,616.7	74,592.3	14,958.3	89,550.6
حزيران	41,343.6	33,533.0	74,876.6	15,168.6	90,045.2
تموز	41,235.9	34,565.1	75,801.0	15,404.2	91,205.2
آب	41,043.0	34,251.0	75,294.0	15,518.0	90,812.0
أيلول	40,701.7	33,723.4	74,425.1	15,445.6	89,870.7
تشرين الأول	40,671.2	33,733.2	74,404.4	15,500.5	89,904.9
تشرين الثاني	39,937.8	35,660.9	75,598.7	15,531.2	91,129.9
كانون الأول	40,343.3	36,643.3	76,986.6	15,870.5	92,857.1
كانون الثاني2018	39,370.5	36,306.2	75,676.7	15,948.5	91,625.2
شباط	38,887.2	35,826.9	74,714.1	16,117.1	90,831.2
آذار	38,213.2	35,156.0	73,369.2	16,148.1	89,517.3
نيسان	38,054.2	35,619.4	73,673.6	16,129.2	89,802.8
أيّار	38,852.5	33,842.3	72,694.8	16,253.2	88,948.0
حزيران	39,564.2	35,009.4	74,573.6	16,399.7	90,973.3
تموز	39,608.8	34,783.9	74,392.7	16,535.2	90,927.9
آب	39,496.0	35,387.4	74,883.4	16,604.1	91,487.5
أيلول	39,800.2	36,718.7	76,518.9	16,651.2	93,170.1
تشرين الأول	40,512.8	35,564.9	76,077.7	16,779.2	92,856.9
تشرين الثاني	39,877.9	36,744.2	76,622.1	17,080.1	93,702.2
كانون الأول	40,498.1	37,330.9	77,829.0	17,561.7	95,390.7

ملحق جــدول (4)

المعدل الشهري لســـعر صرف الدينار العراقي إتجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لأشهر عامي 2017 – 2018

(دينار / دولار)

المدّة	2017	2018
كانون الثاني	1292	1246
شباط	1272	1229
آذار	1254	1217
نيسان	1251	1202
أيّار	1250	1200
حزيران	1248	1200
تموز	1258	1201
آب	1254	1206
أيلول	1255	1206
تشرين الأول	1259	1205
تشرين الثاني	1252	1200
كانون الأول	1251	1195
المعدل	1258	1209

ملحق جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي2017-2018

(مليون دولار)

المدة	2017				2018		
	نقد	حوالة/ تعزيز رصيد	الاعتمادات	المجموع	نقد	حوالة/ تعزيز رصيد	المجموع
كانون الثاني	729	1557	1307	3593	788	3078	3866
شباط	700	2491	167	3358	690	3104	3794
آذار	861	3047		3908	709	3657	4366
نيسان	881	2740		3621	785	3141	3926
أيّار	977	2706		3683	853	3122	3975
حزيران	629	2106		2735	845	1990	2835
تموز	795	2843		3638	945	3243	4188
آب	931	3494		4425	750	3079	3829
أيلول	582	2198		2780	709	3450	4159
تشرين الأول	789	2743		3532	692	3409	4101
تشرين الثاني	739	2722		3461	530	3430	3960
كانون الأول	739	2728		3467	492	3642	4134
المجموع	9352	31375	1474	42201	8788	38345	47133

ملحق جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي لعامي 2017-2018

(مليون دولار)

المدّة	2017		2018	
	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية
كانون الثاني	3,593	2,620	3,866	2,750
شباط	3,358	2,840	3,794	4,250
آذار	3,908	3,800	4,366	4,500
نيسان	3,621	2,650	3,926	2,500
أيّار	3,683	3,750	3,975	5,500
حزيران	2,735	3,300	2,835	5,150
تموز	3,638	3,125	4,188	4,500
اب	4,425	4,000	3,829	6,250
أيلول	2,780	2,570	4,159	2,829
تشرين الأول	3,532	3,000	4,100	5,500
تشرين الثاني	3,461	4,500	3,961	3,500
كانون الأول	3,467	4,200	4,134	5,000
المجموع	42,201	40,355	47,133	52,229

ملحق جدول (7)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة (7 ،14،30) يوم لعامي 2017– 2018

(مليار دينار)

المدّة	2017				2018	
	(7) أيّام	(14) يوم	(30) يوم	(7) أيام	(14) يوم	(30) يوم
كانون الثاني	328	984	1263	77	94	1051
شباط	416	576	1709	67	143	924
آذار	385	623	1461	75	103	1143
نيسان	311	513	1713	108	85	1296
أيّار	248	400	1998	69	81	1301
حزيران	213	383	2039	47	75	1419
تموز	257	279	2272	198	57	1437
اب	216	150	2451	601	22	717
أيلول	221	144	2405	202		1500
تشرين الأول	227	112	2426	171		1621
تشرين الثاني	170	161	1672	66		388
كانون الأول	101	112	845	60		389

ملحق جدول (8)

الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2017 – 2018

(مليار دينار)

المدّة	2017		2018	
	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص
كانون الثاني	5721	2850	4904	1764
شباط	5663	2893	4942	1740
آذار	4517	1663	4939	1728
نيسان	4478	1707	5000	1748
أيّار	4536	1691	5937	3474
حزيران	4576	1719	5779	3152
تموز	4560	1656	5760	3298
اب	4477	1700	6089	3125
أيلول	4425	1668	6356	3133
تشرين الأول	4611	1709	6778	3484
تشرين الثاني	4597	1708	6917	3467
كانون الأول	4590	1916	6898	3511

ملحق جدول (9)

حوالات البنك المركزي العراقي أستحقاق (91) و (182) و(365) يوم لعامي 2017 – 2018

(مليون دينار)

المدة	2017						2018								
	المبلغ المباع (91) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (182) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (91) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (182) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (365) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)
كانون الثاني				60,000		2.5		40,000			85,000				
شباط	30,000		1.5					65,000			10,000				
آذار					50,000			40,000			100,000				
نيسان				40,000	15,000	2.5					200,020				
آيار		30,000									105,000				
حزيران				30,000		2.5					105,000				
تموز				85,000	60,000	2.5									
آب	10,000		1.5	10,000		2.5									
أيلول	10,000		1.5	100,000		2.5				60,000		2.5			
تشرين الأول	40,000		1.5	200,020	40,000	2.5							55,000		2.9
تشرين الثاني	65,000	10,000	1.5	105,000		2.5				80,000		2.5			
كانون الأول	40,000	10,000	1.5	105,000	30,000	2.5							70,000		2.9
المجموع	195,000	50,000	1.5	735,020	195,000	2.5		145,000		140,000	605,020	2.5	125,000		2.9

ملحق جدول (10)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2017–2018

(مليون دينار)

الفقرات	2017	2018
الحكومة المركزية	**14,804,965**	**22,272,569**
جارية	11,207,369	18,145,359
توفير	0	0
ثابتة	3,597,596	4,127,210
المؤسسات العامة	**26,150,312**	**27,256,973**
جارية	22,128,901	23,029,308
توفير	8,541	7,952
ثابتة	4,012,870	4,219,713
القطاع الخاص	**26,093,354**	**27,364,385**
جارية	14,502,740	14,290,070
توفير	10,570,546	11,762,599
ثابتة	1,020,068	1,311,716
المجموع	**67,048,631**	**76,893,927**

ملحق جــدول (11)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي2017-2018

(مليون دينار)

الفقرات	2017	2018
الحكومة المركزية	**11,279,281**	**15,595,379**
المكشوف	1,247	1,006
الاوراق التجارية المخصومة	162	2,083
القروض والسلف	11,277,483	15,591,895
ديون متاخرة التسديد	389	395
المؤسسات العامة	**7,221,255**	**2,675,495**
المكشوف	166,454	151,333
الاوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	7,047,956	2,500,409
ديون متاخرة التسديد	6,845	23,753
القطاع الخاص	**19,452,293**	**20,216,073**
المكشوف	2,182,102	2,041,472
الاوراق التجارية المخصومة	295,243	281,829
القروض والسلف	12,641,614	13,036,292
ديون متاخرة التسديد	4,333,334	4,856,480
المجموع	**37,952,829**	**38,486,947**

ملحق جدول (12)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعامي 2017-2018

(مليون دينار)

الأنشطة	الائتمان النقدي		الائتمان التعهدي	
	2017	2018	2017	2018
الزراعة والصيد	1,744,181	1,964,092	122,589	84,767
التعدين	6.0	89,462	1,920	1,322
الصناعة التحويلية	1,734,325	1,787,083	193,819	106,113
الماء، الكهرباء والغاز	2,295,415	1,999,932	247,447	369,426
التجارة، المطاعم والفنادق	6,099,279	5,970,463	20,422,314	18,880,204
النقل، التخزين والمواصلات	2,642,232	1,919,944	175,718	79,871
التمويل والتأمين	1,049,714	1,153,776	354,937	605,484
خدمات المجتمع	14,495,900	13,813,654	2,926,970	2,309,910
العالم الخارجي	1,882	36,743	2,022,887	2,013,891
التشييد والبناء	7,889,896	9,751,797	1,182,776	885,645
المجموع الكلي	37,952,829	38,486,947	27,651,378	25,336,633

ملحق جدول (13)

مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة لعامي 2017 و 2018 (فعلي)

(مليار دينار)

أبواب الأيرادات	2017	2018	نسبة التغير%	نسبة المساهمة%
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	65071.9	95619.8	46.9	89.7
الضرائب على الدخول والثروات	4533.8	3425.1	-24.5	3.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1764.5	2261.1	28.1	2.1
إيرادات أخرى	2217.2	1667.0	-24.8	1.6
الإيرادات التحويلية	2202.5	1587.2	-27.9	1.5
الرسوم	788.2	1131.1	43.5	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	700.9	804.5	14.8	0.8
الإيرادات الرأسمالية	56.9	74	30.0	0.1
المجموع الكلي للأيرادات	77335.9	106569.8	37.8	100.0

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (14)

(الانفاق الجاري) للميزانية العامة للدولة لعامي2017 و2018 (فعلي)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	2017	2018	نسبة التغير%	نسبة المساهمة%
تعويضات الموظفين	32866.5	35835.5	9.0	53.4
الرعاية الاجتماعية	14822.6	15166.8	2.3	22.6
المنح والاعانات وخدمة الدين	6857.6	11231	63.8	16.7
المستلزمات السلعية	2922.5	3471.4	18.8	5.2
المستلزمات الخدمية	753.7	449.2	-40.4	0.7
صيانة الموجودات	358.5	406.2	13.3	0.6
البرامج الخاصة	236.8	303.2	28.0	0.5
الالتزامات والمساهمات	95.3	70	-26.6	0.1
النفقات الرأسمالية	112.2	119.6	6.7	0.2
المجموع	59025.7	67052.9	13.6	100.0

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (15)

الانفاق الاستثماري للميزانية العامة للدولة لعامي 2017 – 2018

(مليار دينار)

أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير%	نسبة المساهمة فى اجمالى النفقات الاستثمارية%
	2017	2018		
القطاع الصناعي	**14204**	**11134**	**-21.6**	**80.6**
قطاع المباني والخدمات	**1901.8**	**2021.6**	**6.3**	**14.6**
قطاع النقل والمواصلات	**227.8**	**360.1**	**58.1**	**2.6**
قطاع التربية والتعليم	**90.1**	**76.7**	**-14.9**	**0.6**
القطاع الزراعي	**41.2**	**227.8**	**452.9**	**1.6**
المجموع	**16465**	**13820**	**-16.1**	**100**

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (16)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2018 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) 2018'

Million Of U.S $ **(مليون دولار)**

Items	Amount	الفقرات
first -current account	35,269.6	**اولا- الحساب الجاري**
1- Trade balance	48,384.3	1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	87,260.0	الصادرات (فوب)
– Crude oil	85,798.7	– النفط الخام
-*Governmental	85,798.7	- *حكومي
- private	0.0	- خاص
– Oil Products	436.0	– المنتجات النفطية
- Governmental	341.6	- حكومي
- private	94.4	- خاص
– Other exports	1,025.3	– الصادرات الاخرى
Imports	38,875.7	الاستيرادات
1.Government Imports	6,274.8	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	2,609.6	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	1,220.0	ب- الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	2,366.1	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	39.4	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	39.7	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	32,600.9	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	8,150.3	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	24,450.6	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-12,429.5	2- صافي حساب الخدمات
Receipts	5,570.8	المقبوضات
Payments**	18,000.3	المدفوعات**
3-Primary Incom Account	-1,754.0	3 -حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	33.3	تعويضات العاملين
Investment Income	-1,787.3	دخل الاستثمار
– Receipts	1,109.7	– المقبوضات
– Payments	2,897.0	– المدفوعات
- Interest/external debt	797.0	- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	2,100.0	- اخـرى
4-Secondary Incom Account	1,068.8	4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	176.5	التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	892.3	التحويلات الرسمية
– Receipts	1,286.6	– المقبوضات
Total of Grants	1,198.7	اجمالي المنح
Other current transfers	87.9	التحويلات الجارية الاخرى
– Payments	394.3	– المدفوعات
Total of Grants	9.7	اجمالي المنح
Other current transfers	384.6	التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	364.7	صندوق التعويضات
Others	19.9	أخرى

*Including the value of oil in kind

**Includes The costs of shipments and insurance detucted from imports (CIF) value (6860.43) million US$.

Note : Preliminary data

: بضمنها قيمة النفط العيني

**: تتضمن تكاليف الشحن والتامين المستقطعة من قيمة الاستيرادات (سيف) البالغة (6860.43) مليون دولار

ملاحظة : بيانات أولية

تابع ملحق جدول (16)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2018 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) 2018'

Million Of U.S $ **(مليون دولار)**

Items	Amount	البنـــــــــــود
second- Capital Account/ net	-5.8	**ثانيا- صافي الحساب الراسمالي**
credit	0.7	الدائن
debit	6.5	المدين
third- Financial Account/net	22,302.5	**ثالثاً- صافي الحساب المالي**
1- Direct investment /Net	5,073.5	1-صافي الاستثمار المباشر(في الخارج - في الداخل)
Abroad	188.4	في الخارج(صافي)
In Iraq	-4,885.1	في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	-21.8	2-صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
– Assets	-12.6	– الموجودات
a-General Government	-14.1	أ - الحكومة العامة
drawing	5,144.9	المسحوب (المستثمرة)
paid	5,159.0	المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	1.5	ب - قطاعات أخرى
drawing	1.8	المسحوب (المستثمرة)
paid	0.3	المسدد (المطفأة)
– Liabilites	9.2	– المطلوبات
a-General Government	0.0	أ - الحكومة العامة
drawing	0.0	المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0	المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	9.2	ب - قطاعات أخرى
drawing	11.3	المسحوب (المستثمرة)
paid	2.1	المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	10,655.0	3- صافي الاستثمار الاخر
a- Official , net	7,650.0	أ- صافي الاستثمار الرسمي
– Assets	8,661.0	– الموجودات
- Claims held abroad	0.0	- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	8668.3	- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	-54.4	- إئتمانات التجارة
- Other equity	47.1	- حصص الملكية الأخرى
– Liabilites	1,011.0	– المطلوبات
- Obligation on government	44.5	- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	2,037.3	- المسحوب من القروض
- Amortization	-1,070.8	- التسديدات
- Trade Credit	0.0	- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	3,448.0	ب- صافي الاستثمار لشركات الايداع الاخرى (الموجودات - المطلوبات)
– Assets	3,774.0	– الموجودات
– Liabilites	326.0	– المطلوبات
c- Forign Deposites,net /Other Sectores	-443.0	ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات اخرى
4-Reserve assets	6,595.8	4- الاصول الاحتياطية
- Central bank	6,595.8	- البنك المركزي
- Reserves	6,595.8	- الإحتياطيات
- Reserve Assets	6,595.8	- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	246.3	أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	-2.6	ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0	ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	6,352.1	د- الموجودات الاجنبية
1- Currency and Deposites	-7,242.1	1- العملة والودائع
–With Monetary Authorties	-8,818.5	– لدى السلطات النقدية
–With banks	1,576.4	– لدى البنوك الخارجية
2- Securities	13,594.2	2- الاوراق الماليـــــة
–Equities	0.0	– سندات الملكية
–bonds & notes	0.0	– سندات وإذونات
– Money Market Instrument\Financtial / Derivatives,net	13,594.2	– ادوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية صافي المشتقات المالية
3-Other Cliams	0.0	3-المستحقات الاخرى
Financial Account-(current account+Capital Account)	-12,961.3	**رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)**